العلة عند المحدثين تعريفها، وأقسامها، وطرق الكشف عنها

د. مصطفى أبو زيد محمود [*]

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد، فإنّ السُّنّة النبوية الشريفة هي الأصل الثاني من أصول الدِّين، بعد قرآن ربنا الكريم، الذي تكفل الله تعالى بحفظه، وكذلك فإنَّ الله تعالى قد هيّأ للسنة النبوية علماء أفذاذًا يدفعون عنها كل خلل، بما خصهم الله عز وجل من معرفة بقواعد النقد وأصول الترجيح، التي يعرفون بها سقيم الآثار من الصحيح، ورزقهم هذه المعرفة في كل وقت وزمان، «قيل لابن المبارك: هذه الأحاديث المصنوعة؟ قال: يعيش لها الجهابذة»(١).

ولما كان علم علل الحديث من أغمض أنواع هذه المعارف وأدقّها بحثًا، لم يتكلَّم فيه إلا الجهابذة، الأفراد، أهل الحفظ والخبرة، والفهم الثاقب، كالأئمة علي ابن المديني، وأحمد، والبخاري، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني.

ولشدة غموضه وخفائه قال عنه الإمام عبد الرحمن بن مهدي: «معرفة الحديث إلهام».

قال محمد بن عبد الله بن نُمير: «وصدق، لو قلت له: من أين قلت هذا؟ لم يكن له جواب»(٢).

قال السخاوي: «يعني: يعبر به غالبًا، وإلا ففي نفسه حجج للقبول والرفض»(٣).

فأردت في هذا البحث أن أزيل اللثام عن بعض غوامض هذا العلم بذكر نُبذٍ مفيدة فيه.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة:

المقدمة: ذكرت فيها منزلة السُّنة، وحفظ الله لها بتكريس علماء أجلاء يدفعون عنها، وبيان صعوبة علم علل الحديث، ودقة مسائله، وقِلّة من تكلَّم فيه، وخطة البحث.

المبحث الأول: العلة عند المحدثين، ذكرت فيه تعريفها لغة واصطلاحًا، وشرح التعريف شرحًا وافيًا، وبيان ميدان العلة، وشروطها، وأهمية معرفة علل الحديث.

المبحث الثاني: أقسام العلة عند المحدثين، ذكرت فيه أنها ستة كما ذكرها الحافظ ابن حجر، مع التمثيل لكل قسم بمثال تطبيقي.

المبحث الثالث: القواعد المتبعة لكشف علل الحديث، وقدَّمت لهذا المبحث بذكر صفات من يتأهل لتعليل الأحاديث، وختمته بمثال تطبيقي.

الخاتمة: ذكرت فيها أهم نتائج البحث.

واللهَ أسأل أن يتقبَّل هذا العمل، وأن يرزقني علمًا نافعًا، وإخلاصًا في الأقوال والأعمال، إنه ولي ذلك والقادر عليه. وصلِّ اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

---

[*] مدرس الحديث وعلومه في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بسوهاج جامعة الأزهر.

(1) «مقدمة الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٣/١).

(2) «علل الحديث» لابن أبي حاتم (٤/١).

(3) «فتح المغيث» (٢٧٣/١).

المبحث الأول
العلة عند المحدثين

وفيه أربع نقاط:

(١)
تعريف العلة

العلَّة لغة: العَلُّ، والعَلَلُ مُحرّكة: الشَّربَةُ الثانيةُ، أو الشُّربُ بعد الشُّربِ تِباعًا، يقال: عَلَلٌ بعد نَهَلٍ، قال الأصمعيّ[1]: «إذا وردت الإبلُ الماءَ فالسَّقيَةُ الأولى النَّهَلُ، والثانيةُ العَلَل».

وعَلَّ بنفسه يَعِلُّ، ويَعُلُّ من باب ضرب ونصر، يتعدَّى، ولا يتعدَّى، يقال: علَّت الإبل تعِل وتعُل؛ إذا شربت الشربة الثانية. وقال ابن الأعرابيّ[2]: «عَلَّ الرجلُ يَعِلُّ من المرض».

وأعلَّه إعلالًا: سقاه السَّقية الثانية، وهذا طعام قد عُلَّ منه، أي: قد أُكِل منه. وأعلَّه الله تعالى أي: أصابه بعلَّة، فهو معلٌّ وعليل.

وتَعَلَّلَ بالأمر، أي: تشاغل، أو تعلَّلَ به: تلهَّى وتَجزَّأ.

والعلَّة بالكَسْر: ما يَحُلُّ بالمحَلِّ فيتَغيَّرُ به حالُ المحلِّ، ومنه سُمّي المرضُ: علَّة، لأنّ بحِلولِه يتغيَّرُ الحالُ من القُوَّةِ إلى الضَّعفِ، والجمع عِلَلٌ، مثل سِدْرة و سِدَر.

والعلَّة أيضًا: الحَدَثُ يَشغَلُ صاحبَه عن وجهه أو حاجتِه، كأنّ تلك العلَّة صارت شُغلاً ثانيًا مَنَعَه عن شُغلِه الأوّل. وهذه عِلَّتُه، أي: سببُه، وفي «المُحْكَم»[3]: «هذا علَّة لهذا»، أي: سببٌ له[4].

فالعلَّة تدور معانيها في اللغة على أربعة أشياء:

(١) ما يَحُلُّ بالمحل فيتغير به من حال إلى حال، ومنه سمي المرض: علَّة، وهذا المعنى هو الذي استخدمه المحدِّثون، فيقولون: «أعلَّه فلان بكذا».

فيكون وجه الشَّبه بين المعنى اللغوي والاصطلاحي: من حيث إنَّ العلَّة التي طرأت على الحديث الصحيح غيَّرت حاله من الصحة إلى الضعف.

(٢) الحدث يشغل صاحبه عن وجهه.

فيكون وجه الشَّبه بين المعنى اللغوي والاصطلاحي: من حيث إنَّ الحديث المعلّ عاقته العلَّة وشغلته فلم يعد صالحًا للعمل به.

(٣) السَّقية الثانية، أو الشرب بعد الشرب تباعًا.

---

(1) **الأصمعي:** هو عبد الملك بن قُرَيب ــ بضم القاف، وفتح الراء ــ ابن عبد الملك الباهلي، أبو سعيد البصري، أحد أئمة اللغة والغريب والأخبار والملح والنوادر، قال الشافعي: «ما عبَّر أحد عن العرب بمثل عبارة الأصمعي»، صنَّف: «غريب القرآن»، و«المقصور والممدود»، و«فعل وأفعل»، ومات سنة (٢١٦)، وقيل: (٢١٥). ترجمته من: «بغية الوعاة» (١١٢/٢).

(2) **ابن الأعرابي:** هو محمد بن زياد، أبو عبد الله، من موالي بني هاشم، له: «النوادر»، و«الخيل»، و«النبات»، مات سنة (٢٣٠)، وقيل: سنة (٢٣١)، وقيل: سنة (٢٣٣)، ومولده ليلة مات أبو حنيفة سنة (١٥٠). ترجمته من: «بغية الوعاة» (١٠٥/١).

(3) (٩٥/١).

(4) انظر: «تاج العروس» (٤٤/٣٠)، و«المصباح المنير» (ص١٦٢) بتصرف.

فيكون وجه الشَّبه بين المعنى اللغوي والاصطلاحي: من حيث إنَّ النّاقد يعيد النّظر في الحديث المعلّ مرَّة بعد مرَّة.

(٤) السبب. ووجه الشَّبه بينهما: من حيث إنَّها سبب يتوصل به إلى الحكم على الحديث بالضَّعف بعد أن كان ظاهره السلامة منه.

والعلَّة اصطلاحًا: هي سبب غامض خفي يقدح في صحَّة الحديث مع أن الظاهر السلامة منه[١].

شرح التعريف:

قوله: (سبب) السبب لغة: الحبل، وهو ما يتوصل به إلى الاستعلاء، ثم استعير لكلّ شيء يتوصل به إلى أمر من الأمور، فقيل: هذا سَبَبُ هذا، وهذا مُسَبَّبٌ عن هذا[٢].

وعند الأصوليين: هو ما يلزم من وجوده الوجود، ومن عدمه العدم لذاته[٣].

أي أنَّ السبب: هو الأمر الذي جعل الشارع وجوده علامة على وجود الحكم، وانتفاءه علامة على انتفائه، فمثلًا غروب الشمس سبب لوجوب صلاة المغرب، يلزم من وجوده وجود صلاة المغرب، ومن عدمه عدمها.

قوله: (غامض خفي) الأمر الغامض، والكلامُ الغامض: غير الواضح، وهذه مسألة فيها غوامض[٤]، أي: غير واضحة، وخفي، أي: مستتر غير ظاهر.

وهذا القيد يفيد أنَّ العلَّة في اصطلاح المحدِّثين لابد أن تكون غامضة خفيَّة، لأنَّ من العلل ما هو ظاهر.

قوله: (يقدح في صحة الحديث) القدح: العيب والتنقص، تقول: «قدَحَ فلان في فلان قدْحًا، من باب نفع، عابه وتنقصه، ومنه قدَحَ في نسبه وعدالته: إذا عَيَّبه، وذكر ما يُؤَثِّر في انقطاع النَّسب، وردِّ الشهادة[٥].

وهذا القيد يفيد أنَّ العلَّة في اصطلاح المحدِّثين لابد أن تكون قادحة، لأنَّ من العلل ما لا يقدح في صحة الحديث؛ كالاضطراب في اسم الصحابي الذي روى الحديث، فهذا الخلاف لا يخرج الحديث عن أن يكون من رواية أحدهما، وبالتالي لا يضر بصحة الحديث.

وصحة الحديث تقوم على خمسة أركان: اتصال سنده، وعدالة رواته، وضبطهم ضبطًا تامًا، والسلامة من الشذوذ، والسلامة من العلَّة القادحة الخفيِّة.

وهذا يفيد أيضًا: أنَّ الحديث الذي يُبحث عن علته الأصل فيه أنه من رواية الثقات، لأنَّه وَصَفَه بالصحة.

---

(1) «تدريب الراوي» (٢٨٨/١) بتصرف.

(2) «المصباح المنير» (ص١٠٠).

(3) «الإبهاج في شرح المنهاج» (٥٢٣/٣).

(4) «أساس البلاغة» (١٧٤/٢) بتصرف.

(5) «المصباح المنير» (ص١٨٧).

ووهم الراوي الثقة وخطؤه أغمض من وهم الراوي الضعيف وخطئه، لأنَّ النَّفس تميل إلى الاعتماد على الراوي الثقة والركون إليه.

قال أبو عبد الله الحاكم رحمه الله: «وإنما يعلَّل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإنَّ حديثَ المجروح ساقطٌ واهٍ، وعلَّة الحديث يكثر في أحاديث الثقات أن يُحَدِّثوا بحديث له علَّة، فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديث معلولًا»[(١)].

وقوله: (مع أن الظاهر السلامة منه) معنى هذا الكلام: أنَّ الحديث ظاهره الصحة سندًا ومتنًا، والخلو من العلل القادحة الخفية.

وبناء على تعريف العلة المتقدم فإن تعريف (الحديث المعل): «هو خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح»، قاله الحافظ ابن حجر[(٢)].

*****

(٢)

ميدان العلة

من هذا الكلام يتضح أنَّ الأصل في ميدان العلَّة هو أحاديث الثِّقات التي يكون ظاهرها الصحة، كالحديث الذي رواه الثقات وظاهره الاتصال، وبعد التفتيش من الأئمة النُّقاد يظهر انقطاعه، أو يظهر خلل في التحمل أو الأداء من أحد الثقات.

وأما أحاديث المجروحين في عدالتهم، أو ضبطهم، أو كان في سند الحديث انقطاع ظاهر فهذا مردود أصلًا، لكن توسع جماعة من العلماء فأطلقوا العلَّة على كل قادح في الأحاديث سواء أكان خفيًّا أو ظاهرًا، كما سيأتي بيانه.

قال الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح رحمه الله: «ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر»[(٣)].

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «فعلى هذا لا يسمى الحديث المنقطع مثلًا معلولًا، ولا الحديث الذي راويه مجهول أو مُضَعَّف معلولًا، وإنَّما يسمى معلولًا: إذا آل أمره إلى شيء من ذلك مع كونه ظاهر السلامة من ذلك، وفي هذا رد على من زعم أن المعلول يشمل كل مردود»[(٤)].

*****

(٣)

شروط العلة

اتضح من تعريف العلَّة السابق أن لها شرطين:

(1) «معرفة علوم الحديث» (ص٣٧٦).

(2) نقله عنه تلميذاه البقاعي في «النكت الوفية» (٥٠١/١)، وزكريا الأنصاري في «فتح الباقي» (٢٦٣/١).

(3) «مقدمة ابن الصلاح» مع «التقييد والإيضاح» (ص٩٦).

(4) «النكت على كتاب ابن الصلاح» (٧١٠/٢).

الشرط الأول: أن تكون غامضة خفيَّة. وخرج بهذا الشرط: العلل الظاهرة؛ ككذب الراوي، وفسقه، وسوء حفظه.

وينبغي التنبيه إلى أن العلل الخفيَّة لا تزول بالمتابعات والشواهد[1]، أما العلل الظاهرة فهي على نوعين:

الأول: علل تزول بالمتابعات والشواهد، وبتلقي العلماء للحديث بالقبول؛ كانقطاع السَّند، وضعف الراوي ضعفًا يسيرًا، وتدليسه، واختلاطه، فهذه تزول: بمجيئها من وجه آخر مثلها أو أحسن منها، ومن أمثلة ما تلقاه العلماء بالقبول حديث البحر: «هو الطَّهُور ماؤه الحِلُّ مَيْتَتَه»[2].

فقد قال الحافظ ابن عبد البر رحمه الله: «وهذا الحديث لا يحتج أهل الحديث بمثل إسناده، وهو عندي صحيح، لأن العلماء تلقوه بالقبول له والعمل به، ولا يخالف في جملته أحد من الفقهاء»[3].

الثاني: علل لا تزول بالمتابعات والشواهد، وهي ما كان ضعفها شديدًا لا تنفعه كثرة الطرق؛ كرواية الكذَّاب، والمتهم بالكذب، والفاسق، قال الحافظ بدر الدين ابن جَمَاعة: «وأما الضعف لكذب راويه وفسقه فلا ينجبر بتعدد طرقه»[4].

الشرط الثاني: أن تكون العلة قادحة في صحة الحديث. وخرج بهذا الشرط: العلل غير القادحة، مثل إرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط[5].

ومثل الحديث الذي اختلف حول راويه بين ثقتين، فالحديث في الحالين لا يخرج عن رواية الثقة، فلا يضر حينئذٍ في صحة الحديث.

تنبيه: لا يخفى أن قولهم: (من العلل ما ليس بقادح) فيه نظر، لأنَّ الواقع لا ينفي أنَّ تلك العلَّة قادحة، فالحديث الذي اختلف حول راويه بين ثقتين، هو في الحالين لا يخرج عن رواية الثقة، فلا يضر حينئذٍ في صحة الحديث، نعم لا يضر المتن لكن حقيقة الأمر تقول: إن إحدى الطريقين صحيحة والأخرى معلَّة.

على أنه يمكن تخريج هذا الكلام على وجه: وهو أن الناقد في بحثه في روايةٍ يظن وجود علَّة فيها، ثم لا يقف على ذلك، بعد جمعه الطرق والتفتيش فيها، ويكتشف رواية أخرى تخالفها وهي دونها في القوة، ففي هذه الحالة تكون الرواية الأقل هي المعلَّة، والأولى يصح أن يقال فيها: علتها ليست قادحة، والله أعلم.

---

(1) **المتابعة:** هي أن يوافق راوي الحديث على ما رواه راوٍ آخر فيرويه عن شيخه، أو عمن فوقه. فإن كانت عن شيخه سميت تامة، وإن كانت عمن فوقه سميت قاصرة. وأما **الشاهد:** فهو حديث مروي عن صحابي آخر يشابه الحديث الذي يظن تفرده، سواء شابهه في اللفظ والمعنى، أو في المعنى فقط. «منهج النقد في علوم الحديث» (ص٤١٨).

(2) أخرجه الإمام مالك في «موطئه» (ص٥٢)، كتاب الطهارة، باب الطهور للوضوء، ومن طريقه أخرجه أبو داود في «سننه» (٢٢٠/١)، كتاب الطهارة، باب الوضوء بماء البحر، (ح٨٤)، والترمذي في «سننه» (١٠٠/١)، كتاب الطهارة، باب ما جاء في ماء البحر أنه طهور، (ح٦٩)، والنسائي في «سننه» (٥٠/١)، كتاب الطهارة، باب ماء البحر، (ح٥٦)، وابن ماجه في «سننه» (١٣٦/١)، كتاب الطهارة، باب الوضوء بماء البحر، (ح٣٨٦).

(3) «التمهيد لما في موطأ مالك من المعاني والأسانيد» (٢١٨/١٦).

(4) «المنهل الروي» (ص٣٧).

(5) «الحديث المعلل» (ص١٤، ١٧).

استعمالات العلة:

فظهر مما تقدَّم أنَّ للعلَّة استعمالين:

الأول: خاص، وهو ما تقدم من أنَّها «سبب غامض خفي يقدح في صحَّة الحديث مع أن الظاهر السلامة منه».

والثاني: عام، وهو القادح مطلقًا سواء أكان غامضًا وخفيًّا أم لا.

قال الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح رحمه الله تعالى: «قد يطلق اسم العلَّة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف، المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلَّة في الأصل، ولذلك نجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ ونحو ذلك من أنواع الجرح»(١).

ولقد حاول الحافظ ابن حجر أن يجد سبيلًا للتوفيق بين الاستعمالين، فقال عند شرحه لقول الإمام ابن الصلاح السابق: «مراده بذلك: أنَّ ما حقَّقه من تعريف المعلول، قد يقع في كلامهم ما يخالفه، وطريق التوفيق: بين ما حقَّقه المصنِّف وبين ما يقع في كلامهم: أنَّ اسم العلَّة إذا أطلق على حديث لا يلزم منه أن يسمى الحديث معلولًا اصطلاحًا، إذ المعلول: ما علته قادحة خفيَّة، والعلَّة أعم من أن تكون قادحة، أو غير قادحة، خفية، أو واضحة»(٢).

ووجَّه الحافظ السخاوي تعليل الأئمة النُّقاد الأحاديث بالعلل الجليّة الظاهرة فقال: «ولكن ذلك منهم بالنسبة للذي قبله قليل(٣)، على أنَّه يحتمل أيضًا أنَّ التعليل بذلك من الخفي، لخفاء وجود طريق آخر ينجبر بها ما في هذا من ضعف، فكأن المعلِّل أشار إلى تفرده»(٤).

*****

(٤)

أهمية معرفة علل الحديث

ليس ثمت دليل على أهمية معرفة علل الحديث من أقوال الأئمة النقاد المظهرة اهتمامهم بالبحث والتفتيش عنها، وغموض مسالكها حتى صارت علمًا برأسه غير الصحيح والضعيف.

قال الإمام عبد الرحمن بن مهدي: «لأن أعرف علَّة حديث هو عندي, أحب إلي من أن أكتب حديثًا ليس عِندي»(٥).

وقول الإمام أبو عبد الله الحاكم: «معرفة علل الحديث علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح و التعديل»(٦).

---

(1) «مقدمة ابن الصلاح» مع «التقييد والإيضاح» (ص١٠٢).

(2) «النكت على كتاب ابن الصلاح» (٧٧١/٢).

(3) يعني: تعليل الأحاديث بالعلل الخفيَّة.

(4) «فتح المغيث» (٢٧١/١).

(5) «علل الحديث» لابن أبي حاتم (٣/١).

(6) «معرفة علوم الحديث» (ص٣٧٦).

وقول الخطيب البغدادي: «فمن الأحاديث ما تخفى علته، فلا يوقف عليها إلا بعد النظر الشديد، ومضي الزمان البعيد»[1].

وقول الإمام ابن الصلاح: «إنَّ معرفة علل الحديث من أجلِّ علوم الحديث، وأدقِّها وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب»[2].

ويمكن استخلاص أهم ما ذُكر في أهمية معرفة علل الأحاديث في النقاط التالية:

(١) اشتراط المحدثون في الحديث الصحيح: (سلامته من العلل القادحة الخفيَّة)، وهذه أهمية كبرى تجعل لزامًا على طالب العلم أن يعتني بمعرفة علل الحديث دراسة وبحثًا وتأصيلًا، لكي يصل إلى معرفة الصحيح من غيره.

(٢) إنَّ معرفة علل الحديث ودراستها هي في حقيقة الأمر الميدان العملي لتطبيق قواعد مصطلح الحديث، فالقواعد التي يدرسها الطلاب في كتب المصطلح هي قواعد نظرية تطبيقاتها في كتب علل الحديث.

(٣) إنَّ معرفة علل الحديث يُظهر مدى عمق المنهج النقدي عند المحدِّثين، فهم لم يكتفوا بدفع القوادح الظاهرة؛ كنفي الاتصال، والعدالة، والضبط، وإنما غاصوا في العمق للكشف عما وراء العلل الظاهرة من علل غامضة خفية قادحة في صحة الأحاديث.

(٤) إنَّ دراسة علل الحديث يشحذ ذهن المحدِّث، فتنمو عنده ملكة عمق النَّظر، والبحث العلمي، والتَّأني في إصدار الأحكام، وعدم الاكتفاء بالظواهر بل البحث خلفها[3].

(٥) دقة مباحث علم علل الحديث وخفاؤها حتى على أغلب الحفاظ، إلا من أوتي فهمًا ثاقبًا واطلاعًا واسعًا.

*****

(1) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/٢٥٧).

(2) «مقدمة ابن الصلاح» مع «التقييد والإيضاح» (ص٩٦).

(3) «لمحات موجزة من علم علل الحديث» (ص١٦).

المبحث الثاني
أقسام العلة وأمثلتها

تنقسم العلَّة إلى ستة أقسام.

(١) علَّة في الإسناد لا تقدح فيه ولا في المتن. (٢) علَّة في الإسناد تقدح فيه دون المتن.

(٣) علَّة في الإسناد تقدح فيه وفي المتن. (٤) علَّة في المتن لا تقدح فيه ولا في الإسناد.

(٥) علَّة في المتن تقدح فيه دون المتن. (٦) علَّة في المتن تقدح فيه وفي الإسناد.

وجه الحصر بين هذه الأقسام:

العلَّة من حيث موضعها تنقسم إلى ثلاثة أقسام: علَّة في الإسناد، وعلَّة في المتن، وعلَّة فيهما، ومن حيث تأثيرها تنقسم إلى قسمين: قادحة، وغير قادحة، فيضرب الثلاثة في الاثنين فيكون الناتج ستة هي أقسام العلَّة.

قال الحافظ ابن حجر: «إذا وقعت العلَّة في الإسناد، قد تقدح، وقد لا تقدح، وإذا قدحت، فقد تخصه، وقد تستلزم القدح في المتن، وكذا القول في المتن سواء، فالأقسام على هذا ستة»[(١)].

<u>الأول: علَّة في الإسناد ولا تقدح فيه ولا في المتن.</u>

مثالها: حديث المُدَلِّس بالعنعنة، فإنَّ ذلك علَّة توجب التوقف عن قبوله، فإذا وُجِد من طريق أخرى قد صرَّح بالسماع تَبيَّن أن العلَّة غير قادحة.

كحديث سفيان الثَّوري، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «كان النَّبي ﷺ يتَخَوَّلنا بالموعظة في الأيام كراهة السآمة علينا»[(٢)].

فالأعمش هو سليمان بن مهران مُدَلِّس، وقد عنعن هذا الحديث عن أبي وائل شَقِيق بن سلمة الأسدي، وقد صرَّح الأعمش في موضع آخر عند البخاري[(٣)] بالتحديث، وصرَّح عند الإمام أحمد بالسماع، فعلى هذا العلَّة غير قادحة في الإسناد، ولا في المتن.

<u>الثاني: علَّة في الإسناد وتقدح فيه دون المتن.</u>

مثالها: إبدال راوٍ ثقة براوٍ ثقة، كرواية يَعْلى بن عُبيد، عن سفيان الثَّوري، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، عن النَّبي ﷺ قال: «البَيِّعان بالخيار ... » الحديث[(٤)].

---

(1) «النكت على كتاب ابن الصلاح» (٧٤٦/٢).

(2) أخرج الرواية المعنعنة: البخاري في «صحيحه»، كتاب العلم، باب ما كان النبي ﷺ يتخولهم بالموعظة والعلم كي لا ينفروا، (ح٦٨) واللفظ له، (٢١٨/١ بشرح ابن حجر)، والترمذي في «سننه» (١٤٢/٥)، كتاب الأدب، باب ما جاء في الفصاحة والبيان، (ح٢٨٥٥)، وقال: «حديث حسن صحيح»، وقال الحافظ:«يتخولنا: بالخاء المعجمة، وتشديد الواو، قال الخطابي: الخائل بالمعجمة؛ هو القائم المتعهد للمال، يقال: خال المال يخوله تخولًا؛ إذا تعهده وأصلحه، والمعنى: كان يراعى الأوقات في تذكيرنا ولا يفعل ذلك كل يوم لئلا نمل».

(3) أخرج الراوية المصرحة بالتحديث: البخاري في «صحيحه»، كتاب الدعوات، باب الموعظة ساعة بعد ساعة، (ح٦٤١١)، وفيه قال الأعمش: «حدثني شقيق»، (٥٣٠/١٢ بشرح ابن حجر)، وأخرج المصرحة بالسماع: الإمام أحمد في «مسنده» (٨٣٣/٢ ح٣٦٥١)، وفيه: «قال سليمان: سمعت شقيقًا».

(4) أخرج رواية (عمرو بن دينار) الخليلي في «الإرشاد» (٣٤١/١ ح٧٢)، وأخرج رواية (عبد الله بن دينار) الإمام أحمد في «مسنده» (١٠٤٦/٣ ح٤٦٥٥) عن سفيان به، والنسائي في «سننه» (٢٥١/٧)، كتاب البيوع، وجوب الخيار للمتبايعين قبل افتراقهما، (ح٤٤٨٠)، عن قتيبة بن سعيد، عن سفيان الثوري، عن عبد الله.

قال أبو عمرو ابن الصلاح: «فهذا إسنادٌ متصل، بنقل العدل، عن العدل، وهو معلل غير صحيح، والمتن على كل حال صحيح.

والعلَّة في قوله: «عن عمرو بن دينار» إنَّما هو عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان عنه، فوهم يَعْلى بن عبيد وعدل عن عبد الله بن دينار إلى عمرو بن دينار، وكلاهما ثقة»[1].

<u>الثالث: علَّة في الإسناد وتقدح فيه وفي والمتن.</u>

مثالها: إبدال راو ضعيف براو ثقة، وتَبيَّن الوهم فيه، فهذا يستلزم القدح في الإسناد والمتن، إن لم يكن له طريق أخرى صحيحة.

قال الحافظ ابن حجر: «ومن أغمض ذلك: أن يكون الضعيف موافقًا للثقة في نعته.

ومثال ذلك: ما وقع لأبي أسامة حماد بن أسامة الكوفي؛ أحد الثقات، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وهو من ثقات الشاميين، قدِم الكوفة فكتب عنه أهلها، ولم يسمع منه أبو أسامة، ثم قدِم بعد ذلك الكوفة عبد الرحمن بن يزيد بن تميم؛ وهو من ضعفاء الشاميين، فسمع منه أبو أسامة، وسأله عن اسمه فقال: عبد الرحمن بن يزيد، فظن أبو أسامة أنَّه ابن جابر، فصار يحدِّث عنه، وينسبه من قِبَل نفسه، فيقول: حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، فوقعت المناكير في رواية أبي أسامة، عن ابن جابر، وهما ثقتان، فلم يفطن لذلك إلا أهل النقد، فميزوا ذلك ونصوا عليه؛ كالبخاري، وأبي حاتم، وغير واحد»[2].

قلت: وهذا التنظير تطبيقه: ما أخرجه أحمد[3]، وابن أبي شيبة[4]، والترمذي[5]، وابن ماجه[6] من حديث أبي أسامة ، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن إسماعيل بن عبيد الله، عن أبي صالح الأشعري، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ أنه عاد مريضًا، ومعه أبو هريرة، من وَعْك كان به، فقال رسول الله ﷺ: «أبْشِر إن الله يقول : هي ناري أسلِّطها على عبدي المؤمن في الدنيا ليكون حظَّه من النار في الآخرة»».

قال الحافظ ابن رجب في «شرح علل الترمذي»[7]: «رواه من الشاميين: أبو المغيرة، عن ابن تميم، عن إسماعيل بهذا الإسناد[1]، فقوي بذلك أنَّ أبا أسامة إنَّما رواه عن ابن تميم.

---

(1) «مقدمة ابن الصلاح» مع «التقييد والإيضاح» (ص٩٨).

(2) «النكت على كتاب ابن الصلاح» (٧٤٧/٢)، ووقع وهم لمحققه فقال في هامش (٧٤٩/٢): «لم يذكر المصنف القسم السادس»، والحقيقة أن الحافظ ابن حجر قد ذكره، لكن المحقق جعل القسمين الثاني والثالث قسمًا واحدًا برقم (٢)، فالقسم الثالث هنا أدرجه في الثاني في تحقيقه، نَبَّه على ذلك شيخنا الدكتور نور الدين عتر في «لمحاته» (ص١٤٧، ١٥١).

(3) في «مسنده» (٢٠٢٣/٢ ح٩٨٠٧)، عن أبي أسامة.

(4) في «مصنفه» (٩٠/٧)، كتاب الجنائز، باب ما قالوا في ثواب الحمى، (ح١٠٩٠٧)، عن أبي أسامة.

(5) في «سننه» (٤١٢/٤)، كتاب الطب، باب، (ح٢٠٨٨) عن هناد، ومحمود بن غيلان، عن أبي أسامة.

(6) في «سننه» (١١٤٩/٢)، كتاب الطب، باب الحمى، (ح٣٤٧٠)، من طريق: ابن أبي شيبة، وكذلك أخرجه أبو بكر ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (ص٣٢٥ ح٥٤١)، باب تلقين المريض الصبر.

(7) (٦٨٠/٢).

وقال أبو عبيد الآجُرِّي[٢] عن أبي داود: «أبو أسامة روى عن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، وغلط في اسمه، فقال: ثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر. قال: وكل ما جاء عن أبي أسامة، ثنا عبد الرحمن بن يزيد؛ فهو ابن تميم»[٣]».

<u>الرابع: علَّة في المتن ولا تقدح فيه ولا في الإسناد</u>.

مثالها: ما وقع من اختلاف ألفاظ كثيرة من أحاديث «الصحيحين» إذا أمكن رد الجميع إلى معنى واحد، فإنَّ القدح ينتفي عنها.

كحديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، عن النَّبي ﷺ أنه قال: «مثلُ ما بعثني الله به من الهُدى والعلم، كمثل الغَيْث الكثير أصاب أرضًا فكان منها نَقِيَّة قبلت الماء فأنبتت الكلأ والعشبَ الكثير، وكانت منها إخاذات أمسكت الماء فنفع الله بها الناس فشربوا وسَقوا وزَرَعوا ...» الحديث[٤].

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»[٥]: «قوله: (إخاذات) كذا في رواية أبي ذر: بكسر الهمزة، والخاء، والذال المعجمتين، وآخره مثناة من فوق، قبلها ألف، جمع إخاذة؛ وهي الأرض التي تمسك الماء، وفي رواية غير أبي ذر، وكذا في مسلم وغيره: (أجادب) بالجيم، والدال المهملة، بعدها موحدة، جمع جدَب، بفتح الدال المهملة على غير قياس، وهي الأرض الصلبة التي لا ينضب منها الماء».

فقد اختلف الرواة في هذه اللفظة، لكن هذا لم يقدح في متن الحديث ولا إسناده.

<u>الخامس: علَّة في المتن وتقدح فيه دون الإسناد</u>.

مثالها: حديث ابن شهاب الزهري، أنَّ أبا بكر بن سليمان بن أبي حَثْمة أخبره أنَّه بلغه: أنَّ النَّبي ﷺ صلَّى ركعتين ثم سلَّمَ، فقال ذو الشمالين بن عبد عمرو: يا رسول الله أقُصِرت الصلاة أم نسيت؟ فقال رسول الله: «لم تُقْصر الصلاة ولم أنس»، قال ذو الشمالين: قد كان ذلك يا رسول الله، فأقبَل رسول الله ﷺ على الناس فقال: «أصدق ذو اليدين؟» قالوا: نعم، فقام رسول الله ﷺ فأتم ما بقي من الصلاة، ولم يسجد السجدتين اللتين تسجدان إذا شك الرجل في صلاته حتى لقَّاه الناس[٦].

---

(1) أخرجه ابن السُّنِّي في «عمل اليوم والليلة» (ص٣٢٦ ح٥٤٢)، باب تلقين المريض الصبر، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٩٧/٦٦).

(2) **الآجري**: هو أبو عبيد محمد بن علي بن عثمان الآجري، البصري، صاحب الإمام أبي داود السجستاني. راجع مقدمة «سؤالات الآجري لأبي داود» (١٠٢/١).

(3) «سؤالات الآجري لأبي داود» (٢٥٢/١).

(4) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب العلم، باب فضل من علم وعلم، (ح٧٩) (٢٣٦/١ بشرح ابن حجر)، ومسلم في «صحيحه»، كتاب الفضائل، (ح٢٢٨٢) (٣٩/١٥ بشرح النووي، باب بيان مثل ما بعث به النبي ﷺ من الهدى والعلم).

(5) (٢٣٧/١).

(6) أخرجه أبو داود في «سننه» (٨٩/٢)، كتاب الصلاة، باب السهو في السجدتين، (ح١٠٠٥)، وأخرجه البيهقي في «سننه الكبرى» (٥٠٤/٢)، كتاب الصلاة، باب الكلام في الصلاة على وجه السهو، (ح٣٩٠٨)، كلاهما من طريق: يعقوب بن إبراهيم، عن أبيه، عن صالح بن كيسان، عن ابن شهاب به.

قال الإمام مسلم عن هذا الخبر أنَّه: «من الأخبار المنقولة على الوهم في المتن دون الإسناد»[1].

وقال أيضًا: «وخبر ابن شهاب هذا في قصة ذي اليدين وَهْمٌ غير محفوظ لتظاهر الأخبار الصِّحاح عن رسول الله ﷺ في هذا»[2].

فمن هذه الروايات: حديث محمد بن سيرين، عن أبي هريرة: أنَّ رسول الله ﷺ انصرف من اثنتين، فقال له ذو اليدين: أقصُرت الصلاة يا رسول الله أم نسيت؟ فقال: «أصدق ذو اليدين»، فقال الناس: نعم، فقام رسول الله ﷺ فصلَّى ركعتين أخريين، ثم سلَّم، ثم كبَّر، ثم سجد مثل سجوده أو أطول، ثم رفع، ثم كبَّر فسجد مثل سجوده ثم رفع[3].

وحديث أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: صلَّى بنا النَّبيُّ ﷺ الظهر أو العصر، فسلَّم، فقال له ذو اليدين: الصلاة يا رسول الله أنقصت؟ فقال النَّبيُّ ﷺ لأصحابه: «أحقٌّ ما يقول»، قالوا: نعم، فصلى ركعتين أخريين ثم سجد سجدتين[4].

وحديث عمران بن حُصين قال: سلَّم رسول الله ﷺ في ثلاث ركعات من العصر، ثم قام فدخل الحجرة، فقام رجل بَسِيط اليدين فقال: أقصِرت الصلاة يا رسول الله، فخرج مُغْضبًا، فصلى الركعة التي كان ترك ثم سلَّم، ثم سجد سجدتي السهو ثم سلَّم[5].

قال الإمام مسلم رحمه الله: «فقد صحَّ بهذه الروايات المشهورة المستفيضة في سجود رسول الله ﷺ يوم ذي اليدين أنَّ الزهري واهم في روايته إذ نفى ذلك في خبره من فعل رسول الله ﷺ»[6].

<u>السادس: علَّة في المتن قادحة فيه وفي الإسناد</u>.

مثالها: ما يرويه راو بالمعنى الذي ظنَّه، ويكون خطأ، والمراد بلفظ الحديث غير ذلك، فإنَّ ذلك يستلزم القدح في الراوي، فيعلل الإسناد أيضًا.

كحديث علي بن عيَّاش، حدثنا أبو عُبيدة الوليد بن كامل، عن المُهَلَّب بن حُجر البَهراني، عن ضُبَاعة بنت المقداد بن الأسود، عن أبيها، قال: ما رأيت رسول الله ﷺ يصلي إلى عودٍ، ولا عمود، ولا شجرة، إلا جعله على حاجِبه الأيمن أو الأيسر، ولا يَصْمُدُ له صَمْدًا[7].

---

(1) «التمييز» (ص٩٢).

(2) «التمييز» (ص٩٣).

(3) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب أخبار الآحاد، باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق، (ح٧٢٥٠) (١٥١/١٥ بشرح ابن حجر)، ومسلم في «صحيحه»، كتاب المساجد، (ح٥٧٣) (٥٦/٥ بشرح النووي، باب السهو في الصلاة والسجود له).

(4) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب السهو، باب إذا سلم في ركعتين أو في ثلاث، (ح١٢٢٧) (٤٢٦/٣ بشرح ابن حجر).

(5) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب المساجد، (ح٥٧٤) (٥٨/٥ بشرح النووي، باب السهو في الصلاة والسجود له).

(6) «التمييز» (ص٩٤).

(7) أخرجه أبو داود في «سننه» (٥٧٥/١)، كتاب الصلاة، باب إذا صلى إلى سارية أو نحوها أين يجعلها منه؟ (ح٦٩٣)، واللفظ له، والإمام أحمد في «مسنده» (٥٧٠٧/١١ ح٢٤٣٤٣)، وقال العيني في «شرحه على سنن أبي داود» (٢٥١/٣): «قوله: «ولا يَصْمد له صَمْدًا» من صَمَدتُ الشيء صَمْدًا؛ قصَدته، قال الجوهري: «صَمَده يصمُده صمْدًا؛ قصده». من باب نَصر ينصرُ، والصَمَد: السيد الذي يُصمَد إليه في الحوائج، أي: يقصد فيها».

قال الزَّيلعي: «وأما ابن القطَّان، فإنَّه ذكَر فيه علتين: علَّة في إسناده، وعلَّة في متنه، أما التي في إسناده، فقال: «إنَّ فيه ثلاثة مجاهيل، فضُباعة؛ مجهولة الحال ولا أعلم أحدًا ذكرها، وكذلك المُهلَّب بن حُجر؛ مجهول الحال، والوليد بن كامل؛ من الشيوخ الذين لم تثبت عدالتهم، وليس له من الرواية كثير شيء، يستدل به على حاله.

وأما التي في متنه، فهي أنّ أبا علي ابن السَّكن[1] رواه في «سننه» هكذا: «حدثنا سعيد بن عبد العزيز الحلبي، حدثنا أبو تقي هشام بن عبد الملك، حدثنا بقية، عن الوليد بن كامل، حدثنا المُهلَّب بن حُجر البَهراني، عن ضُبيعة بنت المقدام بن معدي كرب، عن أبيها، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا صلى أحدكم إلى عمود، أو سارية، أو شيء، فلا يجعله نصب عينيه، وليجعله على حاجبه الأيسر».

قال ابن السَّكَن: «أخرج هذا الحديث أبو داود من رواية علي بن عيَّاش، عن الوليد بن كامل، فغيَّر إسناده ومتنه.

- **فإنَّه (عن ضُباعة بنت المقداد بن الأسود، عن أبيها)، وهذا الذي روى بقية هو (عن ضُبيعة بنت المقدام بن معدي كرب، عن أبيها).**
- **وذاك فعل، وهذا قول».**

قال ابن القطان: «فمع اختلافهما في المتن، بقية يقول: (ضبيعة بنت المقدام)، وابن عيَّاش يقول: (ضباعة بنت المقداد)، فالوَهَن من حيث هو اختلافٌ على الوليد بن كامل، ومُورثٌ للشك فيما كان عنده من ذلك، على ضعف الوليد في نفسه، والجهل بحال من فوقه.

ولما ذكر ابن أبي حاتم المُهلَّب بن حُجْر، ذكره برواية الوليد بن كامل، وأنه يروي عن ضباعة بنت المقدام بن معدي كرب[2]، فجاء هو بأمر ثالث، وذلك كله دليل على الاضطراب، والجهل بحال الرواة»[3]»[4].

فعلى هذا الحديث له علتان: الأولى: الجهل بحال ثلاثة من رواة إسناده، وهم: ضباعة، والمهلب، والوليد بن كامل، والاضطراب الواقع في إسناده، فرواية علي بن عيَّاش، عن الوليد بن كامل فيها (ضباعة بنت المقداد)، ورواية بقية، عن الوليد بن كامل فيها (ضبيعة بنت المقدام).

والثانية: الاضطراب الواقع في متنه، من جهة ذكره على أنه فعل له ﷺ في رواية أبي داود، ومن جهة ذكره على أنه قول له ﷺ في رواية ابن السَّكَن، والله أعلم.

*****

(1) **ابن السكن:** هو الحافظ الحجة، أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادي، نزيل مصر، ولد سنة (٢٩٤)، وعُني بهذا الشأن، وصنَّف: «الصحيح المنتقى» وبَعُد صيته، مات سنة (٣٥٣). ترجمته من: «طبقات الحفاظ» (ص٣٧٩).

(2) «الجرح والتعديل» (٣٧٠/٨).

(3) «بيان الوهم والإيهام» (٣٥١/٣ــ ٣٥٣).

(4) «نصب الراية» (٨٣/٢، ٨٤).

المبحث الثالث

القواعد المتبعة لكشف علل الحديث

اعلم أن علم علل الحديث فنٌ دقيق، يُدْرِك به المحدِّث الأمور الخفية القادحة في الأحاديث التي ظاهرها الصحة والسلامة من العلل، وبهذا يستطيع المحدِّث الحكم على الحديث بأنه معلٌّ.

وليس كل أحدٍ من أهل العلم يصل إلى مرحلة إدراك العلل في الأحاديث، بل لابد من توافر عدة صفات في الواصل إلى هذه المرتبة العليَّة وهي:

١) الملكة النقدية الحديثية.

٢) المعرفة الواسعة بقواعد علوم الحديث.

٣) المعرفة التامة بعلم الرجال والجرح والتعديل.

٤) المعرفة الدقيقة باصطلاحات الأئمة النقاد.

٥) طول الاشتغال بالحديث الشريف وكثرة المذاكرة به.

فمن حصَّل هذه الصفات تكون مسألة إدراك علل الأحاديث بالنسبة له سهلة ميسورة، لأن القواعد التي ستُذكر تكون في واقع الأمر قد اختلطت بدمه ولحمه.

القاعدة الأولى: جمع طرق وروايات الحديث والموازنة بينها.

لابد للباحث إذا أراد معرفة علَّة حديث أن يجمع أسانيد هذا الحديث، وأن يقارن بينها مقارنة دقيقة من حيث الاختلاف والاتفاق، ليتسنى له معرفة أنَّ هذا الحديث معلٌّ أو لا، ثم يختار الراجح منها وفق قواعد الترجيح.

قال الإمام عبد الله بن المبارك: «إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض»[١].

وقال الإمام علي ابن المديني: «الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه»[٢].

وقال الخطيب البغدادي: «السبيل إلى معرفة علَّة الحديث: أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم من الإتقان والضبط»[٣].

وقال الحافظ ابن حجر: «السبيل إلى معرفة سلامة الحديث من العلَّة: أن يجمع طرقه، فإن اتفقت رواته، واستووا، ظهرت سلامته، وإن اختلفوا، أمكن ظهور العلَّة، فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف»[٤].

ومما ينبغي التَّنَبُه له أنَّه في مرحلة جمع الطرق إذا حصل اختلاف في الرواية بين راو ثقة وراو ضعيف فلا عبرة بالضعيف أصلًا، وإنَّما العبرة باختلاف الثقات.

قال الإمام الذهبي رحمه الله: «فإن كانت العلَّة غيرَ مؤثرة، بأن يرويَه الثَّبْتُ على وجهٍ، ويُخالِفه واهٍ، فليس بمَعْلُول، وقد ساق الدارقطنيُّ كثيرًا من هذا النَّمط في كتاب «العِلَل» فلم يُصِب، لأنَّ الحُكم

(1) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/٢٩٦).

(2) المرجع السابق (٢/٢١٢).

(3) المرجع السابق (٢/٢٩٥).

(4) «النكت على كتاب ابن الصلاح» (٢/٧١٠).

للثَّبْت، فإن كان الثَّبْتُ أرسَلَه مثلاً، والواهي وصَلَه، فلا عبرة بوصلِه لأمرين: لضعفِ راويه، ولأنه معلولٌ بإرسال الثَّبْت له، ثم اعلم أنَّ أكثرَ المتكلَّم فيهم، ما ضعَّفهم الحُفَّاظُ إلا لمخالفتهم للأثبات»[(١)].

القاعدة الثانية: معرفة مدار الإسناد.

معنى مدار الإسناد: هو الراوي المتفرد بالحديث الذي تلتقي الأسانيد عنده مهما تعددت[(٢)].

وقد اهتم بمسألة مدار الإسناد: الإمام علي ابن المديني في أول «علله»[(٣)]، فيذكر الراوي المدار ثم يذكر أصحابه ويبين أوثقهم فيه، وأكثرهم رواية وجمعًا لحديثه[(٤)]، وهما أمران مهمان في بيان علل حديث الراوي.

مثاله: حديث: «إنما الأعمال بالنيات»[(٥)]، فمداره على يحيى بن سعيد الأنصاري، تفرَّد به عن محمد بن إبراهيم التيمي، ومحمد تفرَّد به عن علقمة بن وَقَّاص اللَّيثي، وعلقمة تفرَّد به عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

ثم رواه عن يحيى بن سعيد خلق كثيرون أوصلهم الأئمة إلى مئتي راوٍ، وقيل: سبع مئة.

فبمعرفة الراوي الذي يدور عليه الإسناد وتعيينه، ومعرفة الرواة عنه وأوثقهم فيه وأضبطهم لحديثه، وأكثرهم جمعًا ورواية عنه، يستطيع الباحث الكشف عن علل الحديث، ومِن ثَمَّ الحكم عليه تصحيحًا وتحسينًا وتضعيفًا.

حالات مدار الإسناد:

وبجمع طرق الحديث لا يخلو أمر المدار عن ثلاث حالات:

الأولى: إما أن تلتقي الطرق عند راو يتفرد بالحديث، فيكون هو مدار الإسناد، ويكون الحديث (فردًا مطلقًا)[(٦)].

وفي هذه الحالة ينظر هل هذا الراوي ثقة أو ضعيف؟ فإن كان ضعيفًا كانت هذه علَّة ظاهرة دالة على ضعف الراوي وعدم قبول حديثه.

وإن كان ثقة ينظر هل يقبل تفرده، فيكون حديثه صحيحًا، أم لا يقبل تفرده فيكون حديثه معلًّا؟

الحالة الثانية: أن تلتقي الطرق عند الصحابي الذي روى الحديث، فيكون هو مدار الحديث أو مخرجه.

---

(1) «الموقظة» (ص٥٢).

(2) «معرفة مدار الإسناد» (٣٥/١) بتصرف.

(3) (ص٣٦).

(4) مقدمة «شرح علل الترمذي» (١٢٩/١) بتصرف.

(5) أخرجه البخاري في «صحيحه» أول حديث فيه، ومسلم في «صحيحه»، كتاب الإمارة، (ح١٩٠٧) (٤٦/١٣ بشرح النووي، باب قوله ﷺ : «إنما الأعمال بالنية»).

(6) الفرد المطلق: هو ما تفرد به راويه عن جميع الرواة فلم يروه أحد غيره، وهذا يطابق الغريب إسنادًا ومتنًا، ويدخل فيه أيضًا الشاذ والمنكر. انظر: «منهج النقد في علوم الحديث» (ص٤٠٠).

وفي هذه الحالة يُنْظر هل روى عن الصحابي تابعيان أو أكثر، فينفرد عن تابعي منهم رجل فيكون (فردًا نسبيًا)[1]، وينظر في تفرده كالنظر السابق في الحالة الأولى.

الحالة الثالثة: أن يظهر من جمع الطرق أنَّه مروي عن أكثر من صحابي، عن النَّبي ﷺ.

وفي هذه الحالة ينظر في حديث كل صحابي على حدة كالنظر السابق في الحالتين الأولى والثانية[2].

القاعدة الثالثة: بيان وجوه الاختلاف والاتفاق بين روايات أصحاب الراوي المدار.

يترجم الباحث لأصحاب الراوي المدار لمعرفة مراتبهم والترجيح بينها، قال الحافظ ابن رجب: «معرفة مراتب الثقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، إما في الإسناد، وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع، ونحو ذلك، وهذا هو الذي يحصل من معرفته وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث»[3].

وهذه القاعدة تقوم على قسمين:

الأول: معرفة مراتب الثقات، ومن يترجَّح قوله منهم عند الاختلاف.

مثال: أصحاب ثابت البُناني، ثلاث طبقات: ثقات، وشيوخ، وضعفاء ومتروكون، وسنتكلم على الطبقة الأولى: وهم الثقات؛ كشعبة، وحماد بن زيد، وسليمان بن المغيرة، وحماد بن سلمة، ومَعمْرَ، وأثبت هؤلاء كلهم في ثابت: حماد بن سلمة.

قال الإمام أحمد في رواية ابن هانئ[4]: «ما أحد روى عن ثابت أثبت من حماد بن سلمة».

وقال ابن معين: «حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت البُنَاني».

وقال أيضًا: «حماد بن سلمة أعلم الناس بثابت ، ومن خالف حماد بن سلمة في ثابت فالقول قول حماد»[5].

قلت: فظهر من هذا الكلام من هو أوثق أصحاب ثابت، وهو حماد بن سلمة، فعند اختلاف أصحابه الثقات القول قوله.

الثاني: بيان أن هناك جملة من الثقات ضُعِّف حديثهم في بعض الأماكن، أو في بعض الأزمان، أو في بعض الشيوخ.

---

(1) الفرد النسبي: هو ما يقع فيه التفرد بالنسبة إلى جهة خاصة أيًا كانت تلك الجهة، ويدخل في ذلك الغريب إسنادًا لا متنًا، ويتناول جهات أخرى كثيرة، منها: (١) تفرد الثقة عن ثقة، بأن لا يروي الحديث عن راو ثقة إلا هذا الثقة. (٢) تفرد الراوي بالحديث عن راو، بأن لا يرويه غيره، وإن كان مرويًا من وجوه أخرى عن غيره. (٣) تفرد أهل بلد أو قطر بحديث لا يرويه غيرهم. وراجع: «منهج النقد في علوم الحديث» (ص٤٠٠).

(2) «معرفة مدار الإسناد» (٣٣٢/١) بتصرف.

(3) «شرح علل الترمذي» (٤٦٧/٢).

(4) هو أبو بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم، البغدادي، الإسْكافي، الفقيه، الحافظ، صاحب ابن حنبل، خراساني الأصل، روى عن القعْنَبي، وعفَّان، وابن أبي شيبة، وعنه النسائي، وابن صاعد، قال إبراهيم الأصبهاني: «كان أحفظ من أبي زرعة الرازي وأتقن»، وقال الخلال: «كان يعرف الحديث ويحفظه ويعلم الأبواب والمسند»، له كتاب في «العلل»، ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «كان من خيار عباد الله». ترجمته من: «طبقات الحفاظ» (ص٢٥٩).

(5) «شرح علل الترمذي» (٤٩٨/٢) بتصرف.

وهذا القسم يتنوع إلى ثلاثة أنواع:

الأول: مَن ضعّف حديثه في بعض الأوقات دون بعض، وهؤلاء هم الثقات الذين خلَّطوا في آخر عمرهم.

مثال ذلك: عطاء بن السائب الثقفي، الكوفي.

قال يحيى القطَّان: «من سمع من عطاء بن السائب قديمًا فسماعه صحيح».

فممن سمع منه قديمًا قبل أن يتغير: شعبة، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وهشام الدَّسْتَوائي.

وممن سمع منه بعد اختلاطه: خالد بن عبد الله الواسطي، وإسماعيل بن إبراهيم ابن عُلَيَّة، وعلي بن عاصم بن صهيب الواسطي، ومحمد بن فضيل، ووهيب بن خالد، وعبد الوارث بن سعيد، وهُشَيم بن بشير.

وقد اختلفوا في ضابط من سمع منه قديمًا، ومن سمع منه بأخرة:

فمنهم من قال: «من سمع منه بالكوفة فسماعه صحيح، ومن سمع منه بالبصرة فسماعه ضعيف».

ومنهم من قال: «دخل عطاء البصرة مرتين فمن سمع منه في المرة الأولى فسماعه صحيح، ومنهم: الحمادان، والدَّسْتَوائي، ومن سمع منه في القدمة الثانية فسماعه ضعيف، منهم: وهيب، وإسماعيل ابن عُلَيَّة، وعبد الوارث».

ومنهم من قال: «إن حدَّث عطاء عن رجل واحد بعينه فحديثه جيد، وإن حدَّث عن جماعة فحديثه ضعيف».

وقال شعبة لابن عُلَيَّة: «ما حدثك عطاء بن السائب عن رجاله ــ عن زاذان، وميسرة، وأبي البَخْتَري ــ فلا تكتبه، وما حدثك عن رجل بعينه فاكتبه».

واتفقوا على أنَّ سفيان وشعبة أصح حديثًا عنه من غيرهما، قال ابن معين: «كل شيء من حديث عطاء بن السائب ضعيف، إلا ما كان عن شعبة وسفيان» .

النوع الثاني: من ضُعِّف حديثه في بعض الأماكن دون بعض.

وهو على ثلاثة أضرب:

● أحدها: من حدَّث في مكان من كتبه فضبط، وفي مكان آخر بدونها فخلط، كمَعْمَر بن راشد، حديثه بالبصرة فيه اضطراب كثير، لأنَّ كتبه لم تكن معه، وحديثه باليمن جيد، لأنها كانت معه.

أو سمع في مكان من شيخ فلم يضبط، وسمع منه في مكان آخر فضبط، كعبد الرزاق بن همام سماعه من سفيان الثوري بمكة مضطرب جدًا، وسماعه منه باليمن صحيح.

● الثاني: من حدَّث عن أهل إقليم فحفظ حديثهم، وحدَّث عن غيرهم فلم يحفظ، كإسماعيل بن عيَّاش الحمصي، حديثه عن الشاميين جيد، وحديثه عن غيرهم مضطرب.

● الثالث ــ عكس الثاني ــ : من حدَّث عنه أهل إقليم فحفظوا حديثه، وحدَّث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه، كزهير بن محمد الخراساني، رواية أهل العراق عنه مستقيمة، ورواية أهل الشام عنه منكرة.

النوع الثالث: مَنْ ضُعِّف حديثه في بعض الشيوخ دون بعض.

مثاله: جرير بن حازم البصري، ثقة متفق على تخريج حديثه، إلا أنه يضعف في حديثه عن قتادة. نبَّه على هذا الحافظ ابن رجب الحنبلي[1].

بعد الترجمة لأصحاب الراوي المدار، ومعرفة أحوالهم توثيقًا وتضعيفا، يكون النَّظر في رواياتهم، وملاحظة الاتفاق والاختلاف، والزيادة والنقصان، فلا يخلو هذا النَّظر عن عدة أمور:

الأول: إن كانت الروايات متفقة، فالظاهر سلامة الحديث من العلل.

الثاني: إن كانت إحدى الروايات فيها زيادة في المتن، وكان راويها ثقة، وهو ما عبَّر عنه الحافظ ابن رجب الحنبلي بقوله: «أن يروي جماعة حديثًا واحدًا، بإسناد واحد، ومتن واحد، فيزيد بعض الرواة فيه زيادة لم يذكرها بقية الرواة»[2]، ففي هذه الحالة يُنْظر إلى هذه الزيادة «فإمّا أن تكون:

● لا تَنافِيَ بينها وبين روايةِ مَن لم يذكرها؛ فهذه تُقْبَلُ مطلقًا؛ لأنَّها في حكم الحديث المستقل الذي ينفرد به الثقة ولا يرويه عن شيخه غيرُه.

● وإمّا أن تكون منافية، بحيث يلزم من قبولها ردُّ الرواية الأخرى؛ فهذه التي يقع الترجيح بينها وبين مُعارضها؛ فيُقْبَلُ الراجحُ ويُرَدُّ المرجُوحُ»[3].

وإن كان راويها غير ثقة، فزيادته لا أثر لها، لأنه لو روى حديثًا تفرَّد به لا يقبل منه، فكذلك إذا تفرَّد بزيادة في حديث يرويه غيره فإنَّها لا تقبل.

الثالث: وإن كان بين الروايات اختلاف في السند، فلا يخلو:

● من إن يكون هذا الاختلاف ناشئًا عن الراوي الذي يدور عليه الإسناد، فمرة يرويه على وجه، ومرة أخرى يرويه على وجه آخر.

- فإن كان متَّهمًا: نُسب بهذه الرواية إلى الكذب.

- وإن كان سيء الحفظ: نُسب بهذه الرواية إلى الاضطراب وعدم الحفظ.

- وإن كان ممن كَثُر حديثه، وقوي حفظه؛ كالزهري وشعبة: كان هذا مما يحتمل له[4].

● أو يكون الاختلاف ناشئًا عن الرواة عن الراوي مدار الإسناد، وفي هذه الحالة لابد لمعرفة الرواية الصحيحة المحفوظة الراجحة من:

- معرفة طبقات الرواة عمن تدور عليهم الأسانيد.

- التمييز بين مراتبهم في الحفظ والإتقان.

- معرفة من يرجح قوله عند الاختلاف.

والإمام الحافظ النقاد أبو زكريا يحيى بن معين رحمه الله يطبِّق هذا عمليًّا فقد ذهب «إلى عفَّان[1] ليسمع منه كتب حماد بن سلمة، فقال له: ما سمعتها من أحد؟ قال: نعم حدثني سبعة عشر نفسًا عن

---

(1) اختصرت هذه القاعدة من كلام الحافظ ابن رجب على مراتب الثقات في «شرحه لعلل الترمذي» (٤٧١/٢ : ٦٩٣).

(2) «شرح علل الترمذي» (٤٢٥/١).

(3) «نزهة النظر» (ص٦٨).

(4) «شرح علل الترمذي» (١٤٤/١) بتصرف.

حماد بن سلمة، فقال: والله لا حدثتك، فقال: إنَّما هو درهم وأنحدر إلى البصرة وأسمع من التَّبُوذكي[٢]، فقال: شأنك.

فانحدر إلى البصرة، وجاء إلى موسى بن إسماعيل، فقال له موسى: لم تسمع هذه الكتب عن أحد؟ قال: سمعتها على الوجه من سبعة عشر نفسًا وأنت الثامن عشر، فقال: وماذا تصنع بهذا؟

فقال: إنَّ حماد بن سلمة كان يخطئ، فأردت أن أميِّز خطأه من خطأ غيره، فإذا رأيت أصحابه قد اجتمعوا على شيء علمتُ أنَّ الخطأ من حماد نفسِه، وإذا اجتمعوا على شيء عنه، وقال واحد منهم بخلافهم علمتُ أنَّ الخطأ منه لا من حماد، فأميِّز بين ما أخطأ هو بنفسه وبين ما أُخْطِئ عليه».

روى هذه القصة الإمام أبو حاتم ابن حبان في كتاب «المجروحين»[٣].

مثاله: ما أورده الإمام ابن أبي حاتم في «علله»[٤] قال: «سُئل أبو زرعة عن حديث رواه معاذ بن هشام، عن أبيه، عن القاسم بن عوف، أحد بني مُرَّة بن همام، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن معاذ بن جبل، عن النَّبي ﷺ أنَّه قال: «لو أمرت أحدًا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عِظَم حقه عليها»[٥].

ورواه حماد بن زيد، عن أيوب، عن القاسم بن عوف، عن ابن أبي أوفى، عن النَّبي ﷺ[٦]. قال أبو زرعة : أيوب أحفظهم».

ففي هذا الحديث قارن الإمام أبو زرعة الرازي بين روايات الرواة عن القاسم بن عوف الشَّيْباني، فوجد أنَّ أحفظهم هو أيوب بن أبي تَميمة السَّخْتِياني، فقدَّم روايته ورجحها على من في طبقته وهو هشام الدَّسْتَوائي.

<u>القاعدة الرابعة: النظر في وجوه الخلاف لبيان الرواية المعلة من غيرها</u>.

بعد أن تجمعت لدى الباحث كل هذه المعلومات من خلال القواعد السابقة فإن استطاع أن يجمع بين وجوه الخلاف بما يدفع العلة فبها ونعمت.

---

(1) **عفان** هو ابن مسلم بن عبد الله الصفار، أبو عثمان البصري، قال العجلي: «ثقة، ثبت، صاحب سُنَّة». ترجمته من: «طبقات الحفاظ» (ص١٦٧).

(2) **التَّبُوذكي:** هو موسى بن إسماعيل التميمي، المِنْقَري، أبو سلمة التَّبُوذكي ــ بفتح المثناة، وضم الموحدة، وبعد الواو ذال معجمة ــ البصري، الحافظ، عن شعبة حديث واحد، وحماد بن سلمة، وخلق، وعنه البخاري، وأبو داود، وأبو زرعة، وابن معين وقال: «ثقة مأمون»، مات سنة (٢٢٣)، له في مسلم حديث واحد. ترجمته من: «الخلاصة» (ص٣٨٩).

(3) (٣٤/١)، وانظر «معرفة مدار الإسناد» (٣٣٥/١) بتصرف.

(4) (٩٦٩/٢).

(5) أخرجه الحاكم في «مستدركه» (٩٧/٥)، كتاب البر والصلة، (ح٧٤٨٣)، وقال: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، وأقره الذهبي في «التلخيص»، وأخرجه الطبراني في «معجمه الكبير» (٥٢/٢٠ ح٩٠)، وزاد الحاكم والطبراني في روايتهما (عن أبيه) بين عبد الرحمن بن أبي ليلى ومعاذ.

(6) أخرج هذه الرواية ابن ماجه في «سننه» (٥٩٥/١)، كتاب النكاح، باب حق الزوج على المرأة، (ح١٨٥٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٣٧/١)، في النوع الثاني من القسم الأول، ذكر استحباب الاجتهاد للمرأة في قضاء حقوق زوجها بترك الامتناع عليه فيما أحب، (ح٦٢٣).

وإن لم يستطع الجمع فليبين الرواية المعلة من غيرها، وهذه المرحلة من أدق مراحل كشف العلل فليستأنس الباحث فيها بالرجوع إلى أقوال أهل العلم النقاد والتمسك بها فهي خير معين وموصل إلى بيان علل الأحاديث، والجمع بين وجوه الخلاف.

قال الحافظ ابن رجب: «ولابد في هذا العلم من طول الممارسة، وكثرة المذاكرة، فإذا عُدِم المُذاكر به، فليكثر طالبه المطالعة في كلام الأئمة العارفين به؛ كيحيى القطَّان، ومن تلقى عنه، كأحمد، وابن المديني، وغيرهما»[1].

هذا في حال إجماعهم على تعليل حديث، فإن اختلفوا في ذلك فعلى الباحث أن يلجأ إلى القرائن[2] المرجحة لأي الأقوال، وفي هذا يقول الحافظ ابن حجر: «فمتى وجدنا حديثًا قد حكم إمام من الأئمة المرجوع إليهم بتعليله، فالأولى إتباعه في ذلك، كما نتبعه في تصحيح الحديث إذا صححه.

وهذا الشافعي مع إمامته يحيل القول على أئمة الحديث في كتبه فيقول: «وفيه حديث لا يثبته أهل العلم بالحديث».

وهذا حيث لا يوجد مخالف منهم لذلك المعلِّل، وحيث يصرِّح بإثبات العلَّة، فأمَّا إن وجد غيره صححه فينبغي حينئذ توجه النظر إلى الترجيح بين كلاميهما.

وكذلك إذا أشار المعلِّل إلى العلَّة إشارة ولم يتبين منه ترجيح لإحدى الروايتين، فإنَّ ذلك يحتاج إلى الترجيح، والله أعلم»[3].

<u>القاعدة الخامسة: بيان درجة الحديث</u>.

في هذه المرحلة بعد أن اكتشف الباحث علة الحديث، ينبغي له أن يبين درجته على الوجه الراجح، فإن كان الوجه الراجح ضعيفًا بأن كان مرسلًا مثلًا، فإنه يجتهد في إيجاد شاهد له.

*****

(1) «شرح علل الترمذي» (٤٦٩/٢).

(2) والمقصود بالقرائن: ما يدل على المراد دون تصريح، وذلك مما يكون له تعلق مباشر أو غير مباشر من الألفاظ والإشارات التي تؤثر في توجيه دلالة اللفظ، أو العبارة المستعملة في بيان درجة حديث الراوي، أو بيان حاله جرحًا وتعديلًا. انظر: «ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل» (ص٢٢) لشيخنا فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم.

(3) «النكت على كتاب ابن الصلاح» (٧١١/٢).

مثال لحديث معل
وكيفية الكشف عن علته

حديث: وائل بن حُجْر قال: صليّت مع رسول الله ﷺ فسمعته حين قال: ﴿غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِم ولا الضآلين﴾ قال: «آمين»، وأخفى بها صوته، ووضع يده اليمنى على اليسرى، وسلم عن يمينه وعن شماله.

هذا اللفظ أخرجه الدارقطني في «سننه»[(١)] قال: حدثنا يحيى بن محمد بن صاعد، حدثنا أبو الأشعث، حدثنا يزيد بن زُرَيع، حدثنا شعبة، عن سلمة بن كُهيل، عن حُجْر أبي العَنْبس، عن علقمة، حدثنا وائل، أو عن وائل بن حجر قال: صليت مع رسول الله ﷺ ... الحديث.

<u>جمع طرق الحديث</u>

<u>أولًا: رواية شعبة</u>:

– رواها أبو داود الطيالسي في «مسنده»[(٢)]، ومحمد بن جعفر عند أحمد في «مسنده»[(٣)]، ويزيد بن زريع عند الدارقطني في «سننه»، كلهم عنه، عن سلمة بن كُهيل، عن حُجْر أبي العَنْبس، عن علقمة، حدثنا وائل.

وقد أفادت رواية أحمد سماع حجر من وائل، وأصرح منها رواية الطيالسي وفيها قول حجر: «قد سمعته من وائل».

قال الطيالسي: خفض بها صوته. وقال ابن جعفر، ويزيد: أخفى بها صوته.

قال الدارقطني: «كذا قال شعبة: «وأخفى بها صوته»، ويقال: إنه وهم فيه، لأن سفيان الثوري، ومحمد بن سلمة بن كهيل، وغيرهما، رووه عن سلمة فقالوا: «ورفع صوته بآمين» وهو الصواب».

– ورواها وهب بن جرير وعبد الصمد بن عبد الوارث عند ابن حبان في «صحيحه»[(٤)]، كلاهما عنه، عن سلمة بن كهيل، عن حُجْر أبي العَنْبس، عن علقمة بن وائل، عن وائل. ولم يذكرا في روايتهما خفض الصوت أو خفائه.

– ورواها عفان، وحجاج بن نصير، وأبي الوليد، ووكيع كلهم عند الطبراني في «معجمه الكبير»[(٥)]، عن شعبة، عن سلمة، عن حجر أبي العنبس، عن علقمة بن وائل، عن أبيه.

قال عفان ووكيع: خفض بها صوته. قال حجاج وأبو الوليد: وأخفى بها صوته، ونسبا وائل حضرميًّا، وذكر أبو الوليد ووكيع حجرًا في روايتهما بكنيته ولم يسمياه.

---

(1) (١٢٨/٢)، كتاب الصلاة، (ح١٢٧٠).

(2) (٣٦٠/٢ ح١١١٧).

(3) (٣١٦/٤).

(4) (١٥٤/٧) في النوع الرابع، من القسم الخامس، ذكر ما يستحب للمصلي أن يجهر بآمين عند فراغه من قراءة فاتحة الكتاب، (ح٦٢٣٦).

(5) (٩/٢٢ ح٢، ٣) (٤٣/٢٢، ٤٤، ٤٥ ح١٠٩، ١١٠، ١١٢).

– ورواها سليمان بن حرب وأبو الوليد عند الحاكم في «مستدركه»[1] عنه، عن سلمة بن كهيل، عن حُجْر أبي العَنْبَس، عن علقمة بن وائل، عن أبيه.

قالا: يخفض بها صوته.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، وأقره الذهبي في «التلخيص» فقال: «على شرط البخاري ومسلم».

وعند الطبراني في «معجمه الكبير»[2] ما يفيد معرفة شعبة بأن كنية حجر توافق اسم أبيه فقد روى جزءًا من هذا الحديث، عن سلمة بن كهيل، وصرح فيه بأنه حجر بن العنبس.

<u>ثانيًا: رواية سفيان الثوري:</u>

– رواها وكيع عند أحمد في «مسنده»[3]، وابن أبي شيبة في «مصنفه»[4]، والدارقطني في «سننه»[5] وقرن معه المحاربي، كلهم عنه، عن سلمة بن كهيل، عن حجر بن عنبس، عن وائل بن حجر.

قال: يمد بها صوته.

وفي رواية الدارقطني فائدة مهمة: حيث صرح بأن كنية حجر هي اسم أبيه، وذكرهما في الرواية معًا، فقال: (عن حجر أبي العنبس، وهو ابن عنبس).

– ورواها محمد بن كثير عند أبي داود في «سننه»، والدارمي في «سننه»[6]، عنه، عن سلمة، عن حجر أبي العنبس الحضرمي، عن وائل بن حجر.

قال: ورفع بها صوته.

واستفدنا من رواية الدارمي معرفة سفيان وأنه ابن سعيد بن مسروق الثوري، حيث صرح بأنه: (سفيان بن سعيد)، وهكذا تميَّز سفيان المهمل بجمع الطرق.

– ورواها يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي عند الترمذي في «سننه»[7]، كلاهما عنه، عن سلمة بن كهيل، عن حجر بن عنبس، عن وائل. قال: ومد بها صوته.

قال الترمذي: «وفي الباب عن علي وأبي هريرة، وحديث وائل بن حجر حديث حسن، وبه يقول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ، والتابعين، ومن بعدهم يرون أن الرجل يرفع صوته بالتأمين ولا يخفيها، وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق.

---

(1) (٣٥٠/٢)، كتاب قراءات النبي ﷺ، (ح٢٩٦٢).

(2) (٩/٢٢ ح٢).

(3) (٣١٥/٤).

(4) (٣١٠/٥ ح٨٠٤٣)، (٥١٦/١٥ ح٣٠٧٨١)، (١٧٥/٢٠ ح٣٧٥٤٨).

(5) (١٢٧/٢)، كتاب الصلاة، باب التأمين في الصلاة بعد فاتحة الكتاب والجهر بها، (ح١٢٦٧).

(6) «سنن» أبي داود (٤٤/٢)، كتاب الصلاة، باب التأمين وراء الإمام، (ح٩٢٩)، و«سنن» الدارمي (١٨٢/٦ مع شرحه «فتح المنان»)، كتاب الصلاة، باب الجهر بالتأمين، (ح١٣٥٩).

(7) (٢٧/٢)، كتاب الصلاة، باب ما جاء في التأمين، (ح٢٤٨).

وروى شعبة هذا الحديث عن سلمة بن كهيل، عن حجر أبي العنبس، عن علقمة بن وائل، عن أبيه، أن النبي ﷺ قرأ ﴿غير المغضوب عليهم ولا الضآلين﴾ فقال: «آمين»، وخفض بها صوته.

وسمعت محمدًا [يعني: البخاري] يقول: حديث سفيان أصح من حديث شعبة في هذا، وأخطأ شعبة في مواضع من هذا الحديث، فقال: (عن حجر أبي العنبس)، وإنما هو (حجر بن عنبس، ويكنى أبا السكن)، وزاد فيه: (عن علقمة بن وائل) وليس فيه: عن علقمة، وإنما هو (عن حجر بن عنبس، عن وائل بن حجر)، وقال: (وخفض بها صوته) وإنما هو (ومد بها صوته).

وسألت أبا زرعة عن هذا الحديث؟ فقال: حديث سفيان في هذا أصح من حديث شعبة قال: وروى العلاء بن صالح الأسدي عن سلمة بن كهيل نحو رواية سفيان».

– ورواها محمد بن يوسف الفريابي عند الدارقطني في «سننه»[(١)]، عنه، عن سلمة بن كهيل، عن حجر، عن وائل بن حجر سمع النبي ﷺ يرفع صوته بآمين.

– ورواها عبد الرحمن بن مهدي عند الدارقطني في «سننه»[(٢)] عنه، عن سلمة، عن حجر ابن عنبس، قال: سمعت وائل بن حجر. قال: ومد بها صوته.

قال عبد الرحمن: «أشد شيء فيه أن رجلًا كان يسأل سفيان عن هذا الحديث فأظن سفيان تكلم ببعضه، خالفه شعبة في إسناده ومتنه».

– ورواها عبد الله بن يوسف، ومحمد بن كثير، وقبيصة بن عقبة عند البخاري في جزء «القراءة خلف الإمام»[(٣)]، عنه، عن سلمة، عن حجر ابن عنبس، عن وائل. قال: يمد بها صوته. وقال ابن كثير: «رفع بها صوته».

<u>ثالثًا: رواية يحيى بن سلمة بن كهيل، عن أبيه:</u>

رواها الحسن بن عطية عند الدولابي في «الكنى والأسماء»[(٤)]، عنه، عن أبيه، عن أبي سكن حجر بن عنبس الثقفي، عن وائل بن حجر الحضرمي.

قال: يمد بها صوته ما أراه إلا يعلمنا.

<u>رابعًا: العلاء بن صالح، عن سلمة:</u>

رواها عبد الله بن نمير عند ابن أبي شيبة في «مصنفه»[(٥)]، عنه، عن سلمة بن كُهيل، عن حجر بن عَنْبس، عن وائل بن حُجْر. قال: فلما قرأ فاتحة الكتاب جهر بآمين.

(1) (١٢٨/٢)، كتاب الصلاة، باب التأمين في الصلاة بعد فاتحة الكتاب والجهر بها، (ح١٢٦٨).

(2) (١٢٨/٢)، كتاب الصلاة، باب التأمين في الصلاة بعد فاتحة الكتاب والجهر بها، (ح١٢٦٩).

(3) (ص٥١ ح٢٣٤، ٢٣٥).

(4) (٦١٠/٢ ح١٠٩٠).

(5) (٥٤/٣ ح٣٠٦٤).

عمل شجرة الإسناد
ويظهر فيها المدار وهو سلمة بن كهيل والرواة عنه

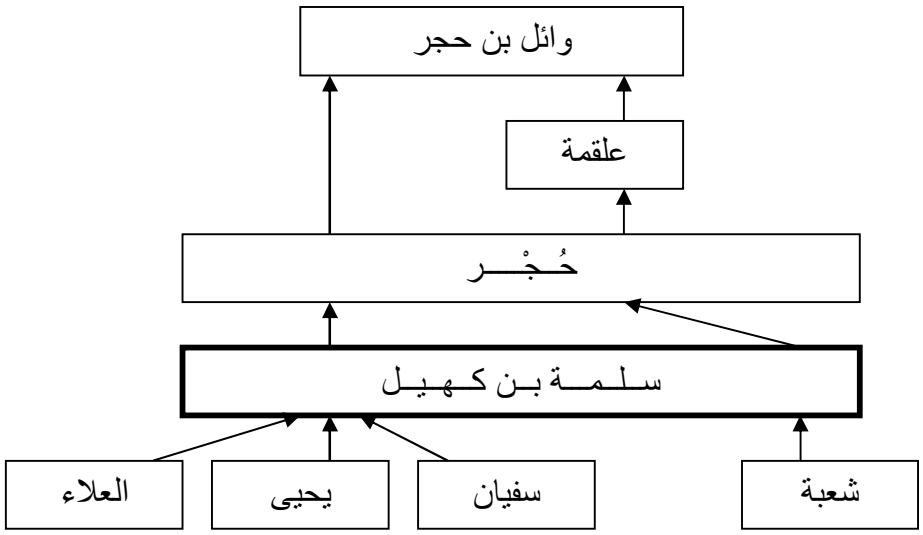

قلت:

ظهر من جمع الطرق أن الحديث مداره على: (سلمة بن كُهَيل)، ورواه عنه: (شعبة)، و(سـفيان الثَّوري)، و(ابنه يحيى)، و(العلاء بن صالح).

الترجمة لرجال الإسناد

المدار والرواة عنه

ترجمت للإسناد من أوله إلى آخره، لأن هناك فوائد متعلقة بمعرفة أحوال الجميع.

(١) وائل بن حُجْر[١] بن ربيعة بن وائل الحضرمي.

كان أبوه من أقيال[٢] اليمن، وفد على النبي ﷺ واستقطعه أرضًا، روى عن النبي ﷺ، روى عنه ابناه علقمة، وعبد الجبار، وزوجه أم يحيى، وحُجْرِ بن عَنْبَس، وآخرون، مات في خلافة معاوية[٣].

(٢) علقمة بن وائل بن حُجْر الحضرمي، الكِندي، الكوفي.

روى عن أبيه، والمغيرة بن شعبة. وعنه أخوه عبد الجبار، وابن أخيه سعيد بن عبـد الجبـار، وعبد الملك بن عمير، وسلمة بن كُهيل، وحجر بن العَنْبس.

ذكره ابن حبان في «الثقات»، وذكره ابن سعد في الطبقة الثالثة من أهل الكوفة، وقال: «كان ثقة قليل الحديث»، وقال العجلي: «تابعي ثقة»[٤].

---

(1) حجر: بضم المهملة، وسكون الجيم، قاله الحافظ في: «تقريب التهذيب» (ص٦٠٩).

(2) أقيال مفردها قيْل، ويطلق على الملك من ملوك حمير في اليمن. انظر: «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس (٤٤/٥).

(3) ترجمته من: «الإصابة» (٣١٢/١١) في القسم الأول من حرف الحاء، وراجع: «أسد الغابة» (٤٠٥/٥).

(4) ترجمته من: «التاريخ الكبير» (٤١/٧)، و«ثقات» العجلي (١٤٩/٢)، و«ثقات» ابن حبان (٢٠٩/٥)، و«تهذيب التهذيب» (٢٤٧/٧).

ذكر الخلاف في سماع علقمة من أبيه، وبيان الراجح فيه:

حكى العسكري عن ابن مَعِين أنه قال: «علقمة بن وائل عن أبيه، مرسل».

وذهب الحافظ ابن حجر إلى أنه لم يسمع من أبيه، فقال: «صدوق، إلا أنه لم يسمع من أبيه».

وسأل الترمذي البخاري عن علقمة بن محمد هل سمع من أبيه؟ فقال: «إنه ولد بعد موت أبيه بستة أشهر»[١].

وقد خالف الإمام البخاري هذا القول في «تاريخه الكبير»[٢] فقال في ترجمة (علقمة بن وائل): «سمع أباه»، وقال في ترجمة (عبد الجبار بن وائل): «عبد الجبار بن وائل بن حجر الحضرمي، عن أخيه، عن أبيه»[٣]، فهذا دال على أن الإمام البخاري يرى صحة سماع علقمة من أبيه.

ويبدو أن هذا القول منه رحمه الله إما سبق ذهن، أو لسان، فإنه نقل ذلك عن (محمد بن حجر بن عبد الجبار بن وائل) في حق جده عبد الجبار وليس علقمة، قال: «قال لي ابن حجر: ولد عبد الجبار بعد موت أبيه بستة أشهر»[٤].

وذهب الحافظ ابن حبان إلى ما ذهب إليه البخاري من صحة سماع علقمة من أبيه فقال: «سمع أباه».

قلت: ومما يؤكد صحة سماع علقمة من أبيه عدة أمور:

الأول: ما أخرجه الأئمة في كتبهم من روايات مصرحة بتحديث علقمة عن أبيه، والتحديث لا يكون إلا عن سماع.

١- رواية الدارقطني التي نحن بصدد دراسة إسنادها صرح فيها بالتحديث عن أبيه، وإسنادها رواته ثقات.

٢- روى أبو داود في «سننه»[٥] من حديث: حمزة أبي عمر العائذى، حدثنى علقمة بن وائل، حدثنى وائل بن حُجْر.

٣- روى النسائي في «سننه»[٦] من حديث: قيس بن سليم العنبري، قال: حدثني علقمة بن وائل، قال: حدثني أبي.

---

(1) «علل الترمذي الكبير» (ص٢٠١)، وهذه الرواية التي انتقدها البخاري بعدم صحة سماع علقمة من أبيه، أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (١٣٩).

(2) (٤١/٧).

(3) «التاريخ الكبير» (١٠٦/٦).

(4) «التاريخ الكبير» (٦٩/١) (١٠٦/٦)، قلت: وقد ضعَّف القول: بعدم صحة سماع عبد الجبار من أبيه الحافظ المزي في «تهذيب الكمال» (٣٩٥/١٦) فقال: «هذا القول ضعيف جدًا، فإنه قد صح عنه أنه قال: «كنت غلامًا لا أعقل صلاة أبي»، ولو مات أبوه وهو حمل لم يقل هذا القول».

(5) (١٦٨/٥)، كتاب الديات، باب الإمام يأمر بالعفو في الدم، (ح٤٤٩٣).

(6) (١٩٤/٢)، كتاب الصلاة، باب رفع اليدين عند الرفع من الركوع، (ح١٠٥٥).

٤- روى النسائي في «سننه»[١] أيضًا من حديث: سماك بن حرب، أن علقمة بن وائل حدثه أن أباه حدثه، والحديث نفسه عند النسائي[٢] من رواية: إسماعيل بن سالم، عن علقمة بن وائل، أن أباه وائلًا حدثهم.

الثاني: وتصريح الترمذي في «سننه»[٣] بأن: «علقمة بن وائل بن حُجْر سمع من أبيه، وهو أكبر من عبد الجبار بن وائل، وعبد الجبار لم يسمع من أبيه».

الثالث: ما أخرجه له الإمام مسلم في «صحيحه» عن أبيه من أحاديث، وعدتها: سبعة[٤]، فهذا دال على اتصال سنده، وصحة سماعه من أبيه.

(٣) حُجْر بن العَنْبس[٥] الحضرمي، أبو العَنْبس، ويقال: أبو السكن الكوفي، مخضرم.

روى عن علي، ووائل بن حجر، وعنه سلمة بن كُهيل، وعلقمة بن مرثد، والمغيرة بن أبي الحر.

قال ابن معين: «شيخ كوفي، ثقة، مشهور».

وقال الخطيب: «كان ثقة».

وقال أبو حاتم: «كان شرب الدم في الجاهلية، وشهد مع علي الجمل وصِفِّين».

وقال أيضًا: «أدرك الجاهلية، ولم يسمع من النبي ﷺ شيئًا»[٦].

أخرجوا له حديثًا واحدًا في الجهر بآمين، وصحح الدارقطني وغيره حديثه، وذكره ابن حبان في «الثقات» في التابعين، ثم قال في اتباع التابعين: «حُجْر بن عَنْبس؛ أبو العَنْبَس، من أهل الكوفة، روى عن علقمة بن وائل، روى عنه سلمة بن كُهَيل»[٧].

وقال ابن القطان الفاسي: «لا تعرف حاله، فإن المستور الذي روى عنه أكثر من واحد، مختلف في قبول حديثه وردِّه، للاختلاف الذي في أصل ابتغاء مزيد العدالة بعد الإسلام»[٨].

ورد عليه الحافظ العراقي، فقال: «قد وثَّقه ابن معين، وأبو حاتم بن حبان، وأبو بكر الخطيب، وحسّن له الترمذي حديث مد الصوت بآمين، وصححه الدارقطني، لا جرم أن ابن القطان لما نقل تصحيح الدارقطني له قال: كأنه عرف من حال حجر الثقة».

وتوفي في حدود التسعين للهجرة.

الخلاف في كنيته:

---

(1) (١٦/٨)، كتاب القسامة، باب القود، (ح٤٧٢٨).

(2) (ح٤٧٢٩).

(3) (٥٦/٤ ح١٤٥٤) من كتاب الحدود، باب ما جاء في المرأة إذا استكرهت على الزنا.

(4) (ح١٣٩) (ح٤٠١) (ح١٦٨٠) (ح١٨٤٦) (ح١٩٨٤) (ح٢١٣٥) (ح٢٢٤٨).

(5) عنبس: بفتح المهملة، وسكون النون، وفتح الموحدة. قاله الحافظ في «التقريب» (ص١٩١).

(6) «المراسيل» (ص٣٠).

(7) ترجمته من: «تاريخ بغداد» (١٩٦/٩)، و«الوافي بالوفيات» (٢٤٧/١١)، و«ذيل الميزان» للعراقي (ص١٧٩)، و«تهذيب التهذيب» (١٨٨/٢).

(8) «بيان الوهم والإيهام» (٣٧٤/٣).

كناه بأبي العنبس غير شعبة في روايته هذه: المغيرة بن أبي الحر فيما ذكره ابن عبد البر في «التمهيد»[١] قال: «قال المغيرة: حدثني أبو العنبس حُجر بن عنبس».

وكناه بأبي السَّكن: البخاري، ولم يذكر له غيرها، وخطَّأ شعبة في روايته حينما كناه بأبي العنبس[٢]، وكناه بأبي السكن أيضًا: الدولابي في «الكنى والأسماء»[٣].

وممن ذكره بالكنيتين: ابن أبي حاتم[٤]، وابن حبان[٥]، والدارقطني في «المؤتلف والمختلف»[٦]، وابن عبد البر[٧]، والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد»[٨]، وابن الأثير في «أسد الغابة»[٩]، والذهبي في «تاريخ الإسلام»[١٠]، و«المقتنى»[١١]، والعراقي في «ذيل الميزان»[١٢]، والحافظ في «الإصابة»، و«تهذيب التهذيب».

(٤) سلمة بن كُهَيل بن حصين الحضرمي، أبو يحيى الكوفي[١٣].

روى عن أبي جُحَيفة، وجُندب بن عبد الله، وحُجر بن العنبس، وجماعة.

وعنه سعيد بن مسروق الثوري، وابنه سفيان، والأعمش، وشعبة، وجماعة.

قال ابن معين: «ثقة»، وقال العجلي: «كوفي، تابعي، ثقة ثبت في الحديث، وكان فيه تشيع قليل، وهو من ثقات الكوفيين». وقال أبو زرعة: «ثقة مأمون ذكي»، وقال أبو حاتم: «ثقة متقن»، وقال يعقوب بن شيبة: «ثقة ثبت على تشيعه»، وقال النسائي: «ثقة ثبت».

ولد سنة سبع وأربعين، ومات يوم عاشوراء سنة إحدى وعشرين ومئة.

وهو مدار إسناد حديثنا هذا، ورواه عنه شعبة، وسفيان، والعلاء بن صالح، وابنه يحيى.

– أما شعبة؛ فهو ابن الحجاج بن الورد العتكي، الأزدي مولاهم، أبو بسطام الواسطي، ثم البصري[١٤].

---

(1) (٢٢٤/٥).

(2) في «التاريخ الكبير» (٧٣/٣).

(3) (٦١٠/٢).

(4) في «الجرح والتعديل» (٢٦٦/٣).

(5) في «ثقاته» (١٧٧/٤).

(6) (١٥٣٦/٣).

(7) في «الاستيعاب» (ص١٧٥).

(8) (١٩٦/٩).

(9) (٦٩٨/١).

(10) (٩٢٧/٢).

(11) (٤٤٠/١).

(12) (ص١٧٩).

(13) ترجمته من: «تهذيب الكمال» (٣١٣/١١)، و«تهذيب التهذيب» (١٣٧/٤).

(14) ترجمته من: «الكاشف» (٥٧٤/٢)، و«تهذيب التهذيب» (٢٩٧/٤).

أمير المؤمنين في الحديث، سمع معاوية بن قرة، والحكم بن عتيبة، وسلمة بن كُهيل.
وعنه غندر، وأبو الوليد، وعلي بن الجعد.
له نحو من ألفي حديث، مات في أول عام ستين ومئة، ثبت حجة، ويخطئ في الأسماء قليلًا.
– وسفيان؛ هو ابن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي[1].
روى عن أبيه، وأبي إسحاق السبيعي، وسلمة بن كهيل، وخلق.
وروى عنه جعفر بن بُرْقان، من شيوخه، وشعبة، والأوزاعي، ومالك، من أقرانه، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى القطان، وابن المبارك، وخلق لا يحصون.
قال شعبة، وابن عُيينة، وأبو عاصم، وابن معين، وغير واحد من العلماء: «سفيان أمير المؤمنين في الحديث».
وقال الدوري: «رأيت يحيى بن معين لا يقدم على سفيان في زمانه أحدًا في الفقه، والحديث، والزهد، وكل شيء».
وقال الآجري، عن أبي داود: «ليس يختلف سفيان وشعبة في شيء إلا يظفر سفيان».
وقال أبو داود: بلغني عن ابن معين أنه قال: «ما خالف أحد سفيان في شيء إلا كان القول قول سفيان». توفي بالبصرة سنة إحدى وستين ومئة.
– العلاء بن صالح التيمي، ويقال: الأسدي الكوفي[2].
روى عن المنهال بن عمرو، وسلمة بن كهيل، والحكم بن عتيبة، وغيرهم.
روى عنه عبد الله بن نمير، وأبو نُعيم، وعبيد الله بن موسى، وغيرهم.
قال ابن معين، وأبو داود: «ثقة»، وقال ابن معين أيضًا، وأبو حاتم: «لا بأس به»، وقال ابن المديني: «روى أحاديث مناكير»، وقال يعقوب بن شيبة: «مشهور»، وذكره ابن حبان في «الثقات»، ووثقه يعقوب بن سفيان، وابن نُمير، والعجلي، وقال ابن خزيمة: «شيخ».
وقال الذهبي: «ثقة يغرب».
– ويحيى بن سلمة بن كهيل الحضرمي، أبو جعفر الكوفي[3].
روى عن أبيه، وإسماعيل بن أبي خالد، وبيان بن بشر، وعاصم بن بهدلة، وغيرهم.
وعنه ابنه إسماعيل، وعبد الله بن نمير، وبكر بن بكار، ويحيى بن عبد الحميد الحماني، وآخرون.
قال ابن معين: «ضعيف الحديث»، وقال مرة: «ليس بشيء»، وقال أبو حاتم: «منكر الحديث، ليس بالقوي»، وقال البخاري: «في حديثه مناكير»، وقال الترمذي: «يضعف في الحديث»، وقال النسائي: «ليس بثقة».
وقال ابن حبان في «الضعفاء»: «منكر الحديث جدًا، لا يحتج به»، وقال النسائي: «متروك الحديث»، وقال ابن نُمير: «ليس ممن يكتب حديثه»، وقال الدارقطني: «متروك»، وقال مرة: «ضعيف»، وقال العجلي: «ضعيف الحديث، وكان يغلو في التشيع».

(1) ترجمته من: «تهذيب التهذيب» (٤/٩٩).
(2) ترجمته من: «الكاشف» (٣/٥٦٦)، و«تهذيب التهذيب» (٨/١٦٤).
(3) ترجمته من: «تهذيب التهذيب» (١١/١٩٦).

مات سنة تسع وسبعين ومئة، وقيل: مات سنة اثنتين وسبعين.

قلت: ظهر من الترجمة لأحوال أصحاب المدار أنه قد رواه عن سلمة جبلان من جبال الحديث هما: شعبة، وسفيان الثوري، لكن عند اختلافهما يكون القول قول سفيان، كما نص عليه ابن معين وأبو داود.

بيان وجوه الخلاف بين الروايات والنظر فيها لمعرفة الرواية المعلة

أولًا: رواية شعبة، ظهر فيها ما يأتي:

(١) قال أبو داود الطيالسي، وعفَّان، ووكيع، وسليمان بن حرب، وأبو الوليد الطيالسي عند الحاكم: «خفض بها صوته». وقال محمد بن جعفر، وحجاج بن نصير، وأبو الوليد الطيالسي عند الطبراني، ويزيد بن زريع: «وأخفى بها صوته».

ولم يقل وهب بن جرير وعبد الصمد بن عبد الوارث عند ابن حبان شيئًا.

وجميع من روى هذا الحديث عن شعبة قال: (حجر أبو العنبس) عدا سليمان بن حرب فإنه قال: (حجر بن العنبس) عند الطبراني[1]، وقال: (حجر أبو العنبس) عند الحاكم.

(٢) ذكر أبو الوليد ووكيع في روايتهما عند الطبراني حجر بكنيته فقط فقالا: (أبو العنبس).

(٣) حجر سمع الحديث مرتين مرة: (عن علقمة بن وائل، عن أبيه)، ومرة: (عن وائل) مباشرة، كما في رواية الدارقطني، وأصرح منها رواية أحمد، وأصرح منهما رواية أبي داود الطيالسي.

(٤) أخرج ابن حبان رواية شعبة من طريق: وهب وعبد الصمد، ولم يذكر قوله: «وأخفى بها صوته»، أو «خفض بها صوته», وكأنه حذفها عمدًا، لأنه عللها.

(٥) صحح الحاكم رواية شعبة على شرط الشيخين، وأقره الذهبي.

ثانيًا: رواية سفيان الثوري، وظهر فيها ما يأتي:

(١) قال وكيع، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد الرحمن بن محمد المحاربي، وعبد الله بن يوسف: «يمد» أو «مد بها صوته». وقال محمد بن كثير، ومحمد بن يوسف الفريابي، وقبيصة بن عقبة: «ورفع بها صوته».

(٢) وافق محمدُ بن كثير في روايته عن سفيان عند أبي داود، والدارمي، روايةَ شعبة في ذكر كنية حجر وأنها أبو العنبس، وكذا وافقها وكيع والمحاربي عن سفيان عند الدارقطني، وهي أصرح من رواية ابن كثير في أنهما ذكراه باسمه وكنيته فقالا: «عن حجر أبي العنبس، وهو ابن عنبس»، وفي هذا دلالة قوية على صحة رواية شعبة، وأنها ليست معلولة من هذه الجهة.

(٣) صرحت رواية الدارمي بتمييز المهمل من السفيانيين، وأنه سفيان بن سعيد، وهو ابن مسروق الثوري.

(٤) رواية سفيان إنما هي لبعض الحديث إجابة لسؤال سائل عن جزئية معينة تتعلق برفع الصوت بآمين، قال الإمام عبد الرحمن بن مهدي: «أشد شيء فيه أن رجلًا كان يسأل سفيان عن هذا الحديث فأظن سفيان تكلَّم ببعضه، خالفه شعبة في إسناده ومتنه».

ثالثًا: رواية يحيى بن سلمة، والعلاء بن صالح:

(1) أخشى أن يكون تصحف من (أبي) إلى (بن) عند الطبراني في «معجمه الكبير»، لأنها طبعة سقيمة، كثيرة الأخطاء.

صرَّحت رواية يحيى بأن كنية حجر أبو السكن، وقال فيها: «يمد بها صوته ما أراه إلا يعلمنا».
ورواية العلاء بن صالح فيها: «فلما قرأ فاتحة الكتاب جهر بآمين».

الحكم على الحديث

الحديث من رواية شعبة، وسفيان، والعلاء متصل الإسناد، فقد روى كل تلميذ عن شيخه إلى آخر السند، ورواته كلهم ثقات.

لكن بعد البحث والتفتيش في كلام الأئمة النقاد وجدنا أنه معلٌّ من رواية شعبة، فالإمام البخاري رحمه الله انتقد هذه الرواية بمخالفة شعبة في ثلاثة مواضع هي:

(١) زيادته في الإسناد علقمة بن وائل.
(٢) تكنية حجر بأبي العنبس، وإنما هو حجر بن العنبس.
(٣) قوله: «وأخفى بها صوته»، أو «خفض بها صوته».

أما الجواب عن المخالفة الأولى، فإن شعبة قد رواه على الوجهين: رواه عن سلمة، عن حجر، عن علقمة، عن وائل.

ورواه بمثل إسناد سفيان: عن سلمة، عن حجر، عن وائل.

وجاءت رواية أبي داود الطيالسي صريحة في سماع حُجر للحديث على وجهين: مرة عن علقمة، عن أبيه، ومرة عن أبيه مباشرة.

فحكم البخاري صراحة، وأبي زرعة ضمنًا ــ الذي نقله عنهما الترمذي ــ بتخطئة شعبة في قوله: «عن علقمة» في محل النظر من وجهين:

أولهما: أن زيادة علقمة في الإسناد ليست خطأ.

ثانيهما: أن شعبة رواه دون ذكر علقمة. قاله شيخنا العلامة المحدِّث الشيخ محمد عوَّامة حفظه الله ومتعه بالصحة والعافية في تعليقاته الماتعة على «مصنف» ابن أبي شيبة[١].

قلت: وقد قال البيهقي في «سننه الكبرى»[٢]: «وأما قوله: (عن علقمة) فقد بَيَّن في روايته أن حُجْرًا سمعه من علقمة، وقد سمعه أيضًا من وائل نفسه، وقد رواه أبو الوليد الطيالسي عن شعبة نحو رواية الثوري».

وأما الجواب عن المخالفة الثانية، فقال حفظه الله: «وتخطئته في قوله: «حجر أبو العنبس» أجاب عنها ابن القطان[٣]، وأكد جوابه ابن حجر في «التلخيص الحبير»[٤] بأن له كنيتين: أبو العنبس، وأبو السكن»[١].

---

(1) (٣/٥٥، ٥٦)، هو العلامة المحقق البحاثَة النَّقَّاد بقية السلف الصالح أبو الفضل محمد بن محمد بن عبد القادر عوَّامة الحلبي، ثم المدني، الحنفي، ولد في مدينة حلب سنة (١٣٥٨هـ)، له من المؤلفات: «أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء»، و«أدب الاختلاف في مسائل العلم والدين»، و«المختار من فرائد النقول والأخبار»، وغيرها، وحقَّق: «تقريب التهذيب»، لابن حجر، و«الكاشف»، للذهبي، و«سنن الإمام أبي داود السجستاني»، و«مصنف ابن أبي شيبة» وغيرها. وهو يروي عن: العلامة الشيخ عبد الفتاح بن محمد أبي غدة، وعن العلامة الشيخ عبد الله سراج الدين الحسيني، الحلبي، وهما عمدته في الرواية والدراية، ويروي عن غيرهما. ترجمته من: «الأسانيد المصرية» (ص٨٣).

(2) (٢/٨٤)، عند شرحه لباب جهر الإمام بالتأمين، من كتاب الصلاة.

(3) «بيان الوهم والإيهام» (٣/٣٧٤).

(4) (٢/٦٧٤).

قلت: ويتأكد هذا الكلام من وجوه:

الأول: رواية الطبراني في «معجمه الكبير»[٢] لجزء من الحديث صرحت بمعرفة شعبة بأن والد حجر اسمه العنبس.

الثاني: رواية أبي داود والدارمي صرحت بمعرفة سفيان بأن كنية حجر أبي العنبس، وجاءت روايته عند الدارقطني قاطعة بهذا فقال: «عن حجر أبي العنبس، وهو ابن عنبس».

الثالث: قول البيهقي في «سننه الكبرى»[٣]: «وأما قوله: (حجر أبو العنبس)، فكذلك ذكره محمد بن كثير عن الثوري».

فاستفدنا من هذين الوجهين معرفة الشيخين شعبة وسفيان أن كنية حجر توافق اسم أبيه، إذا فلا مخالفة من شعبة.

وأقر فضيلته المخالفة الثالثة فقال: «فلم يبق ما فيه وقفة إلا قول شعبة في روايته: «خفض صوته بآمين»، وقال سفيان: «مد بها صوته»، أو «رفع صوته»، ورجحوا رواية سفيان بأنه توبع، مع تصحيح الحاكم والذهبي لرواية شعبة»[٤].

قلت: ولهذا لم ينتقد مسلم والدارقطني والبيهقي إلا هذا الموضع، فقال الإمام مسلم: «أخطأ شعبة في هذه الرواية حين قال: وأخفى صوته»[٥].

وقال الإمام الدارقطني: «كذا قال شعبة: «وأخفى بها صوته»، ويقال: إنه وهم فيه، لأن سفيان الثوري، ومحمد بن سلمة بن كهيل، وغيرهما، رووه عن سلمة فقالوا: «ورفع صوته بآمين» وهو الصواب».

وكذلك البيهقي في «سننه الكبرى»[٦]: «أما خطؤه في متنه فبَيّن».

فخلاصة القول في رواية شعبة للحديث: أنه معلّة بمخالفة شعبة لسفيان الثوري، وعند تعارضهما القول قول سفيان، كما تقدم ذكره في ترجمة، فضلاً عن متابعة اثنين له في روايته هما: العلاء بن صالح، ويحيى بن سلمة في قوله: «وأخفى بها صوته»، والصواب ما رووه عن سلمة فقالوا: «ورفع صوته بآمين».

والحديث صحيح لا علة فيه من رواية سفيان الثوري، وقد رجحها الحافظ ابن حجر «بمتابعة اثنين له، بخلاف شعبة، فلذلك جزم النقاد بأن روايته أصح»[٧].

*****

(1) من تعليقاته على «مصنف ابن أبي شيبة» (٣/٥٥، ٥٦).

(2) (٢٢/٩ ح٢).

(3) (٢/٨٤) عند شرحه لباب جهر الإمام بالتأمين، من كتاب الصلاة.

(4) من تعليقاته على «مصنف ابن أبي شيبة» (٣/٥٥، ٥٦).

(5) «التمييز» (ص٨٦).

(6) (٢/٨٤) عند شرحه لباب جهر الإمام بالتأمين، من كتاب الصلاة.

(7) «التلخيص الحبير» (٢/٦٧٥).

الخاتمة

يجدر بي أن أذكر في ختام البحث أهم النتائج التي توصلت إليها:

١) العلة عند المحدثين: «هي سبب غامض خفي يقدح في صحَّة الحديث مع أن الظاهر السلامة منه»، ومن هذا التعريف ظهر لنا شرطا العلة عند المحدِّثين: وهي أن تكون غامضة خفية، وأن تكون قادحة، وأن الحديث المعلّ: «هو خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح».

٢) ميدان البحث في علل الحديث الأصل فيه أن يكون في أحاديث الثقات.

٤) تظهر أهمية هذا الفن في أنه «أغمض أنواع علوم الحديث، وأدقها مسلكًا، ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى فهمًا غايصًا، واطلاعًا حاويًا، وإدراكًا لمراتب الرواة، ومعرفة ثاقبة، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم»، كما قاله الحافظ ابن حجر.

٥) قسم الحافظ ابن حجر العلة إلى ستة أقسام، بيَّنت وجه الحصر بينها وهو: أن العلَّة من حيث موضعها تنقسم إلى ثلاثة أقسام: علَّة في الإسناد، وعلَّة في المتن، وعلَّة فيهما، ومن حيث تأثيرها تنقسم إلى قسمين: قادحة، وغير قادحة، فيضرب الثلاثة في الاثنين فيكون الناتج ستة هي أقسام العلَّة، ثم مثلنا لكل قسم بمثال تطبيقي.

٦) للكشف عن علة الحديث مسالك استخدمها المحدثون، لابد من السير عليها في كشف العلل، ووصفوا سالكها بصفات مهمة، فليس كل عالم مؤهلًا لكشف علل الأحاديث.

٧) الدراسات الحديثية لا يُكتفى فيها أبدًا بالقواعد النظرية، بل لابد من الدربة على التطبيقات العملية على هذه القواعد.

والله تعالى من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل.

*****

فهرس المراجع والمصادر

١) الإبهاج في شرح المنهاج، للإمام تقي الدين السبكي، وولده الإمام تاج الدين السبكي، تحقيق أحمد جمال الزمزمي، ونور الدين عبد الجبار، طبعة دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الأولى، ١٤٢٤هـ ــ ٢٠٠٤م.

٢) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي، تحقيق محمد سعيد عمر، طبعة مكتبة الرشد، الرياض، الأولى، ١٤٠٩هـ.

٣) أساس البلاغة، للزمخشري، طبعة الهيئة العامة لقصور الثقافة.

٤) الأسانيد المصريَّة للأوائل الأزهريَّة، تأليف مصطفى أبو زيد محمود، طبعة الوابل الصيِّب، الأولى، ٢٠١١م.

٥) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، للحافظ ابن عبد البر، صححه عادل مرشد، طبعة دار الأعلام، عَمان، الأولى، ١٤٢٣هـ ــ ٢٠٠٣م.

٦) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير الجزري، تحقيق علي معوض، وعادل عبد الموجود، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت.

٧) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، طبعة هجر، الأولى، ١٤٢٩هـ ــ ٢٠٠٨م.

٨) ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الإفراد والتكرير والتركيب، ودلالة كل منها على حال الراوي والمروي، للأستاذ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، طبعة مكتبة أضواء السلف، الرياض، الأولى، ١٤٢٥هـ ــ ٢٠٠٤م.

٩) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للإمام للسيوطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، طبعة دار الفكر، بيروت، الثانية، ١٣٩٩هـ ــ ١٩٧٩م.

١٠) بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، للحافظ ابن القطان الفاسي، تحقيق الحسين آيت سعيد، طبعة دار طيبة، الرياض، الأولى، ١٤١٨هـ ــ ١٩٩٧م.

١١) تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، تحقيق مصطفى حجازي، طبعة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٤١٩هـ ــ ١٩٩٨م.

١٢) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للحافظ الذهبي، تحقيق بشار عواد معروف، طبعة دار الغرب الإسلامي، بيروت، الأولى، ٢٠٠٣م.

● تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام.

١٣) التاريخ الكبير، للإمام البخاري، مصورة دار الكتب العلمية، لطبعة الهند.

١٤) تاريخ مدينة دمشق، للحافظ ابن عساكر، تحقيق عمر غرامة، طبعة دار الفكر، بيروت، الأولى، ١٤١٩هـ ــ ١٩٩٨م.

١٥) تاريخ مدينة السلام، للخطيب البغدادي، تحقيق بشار عواد معروف، طبعة دار الغرب الإسلامي، بيروت، الأولى، ١٤٢٢هـ ــ ٢٠٠١م.

١٦) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للحافظ السيوطي، تحقيق بديع السيد اللحام، طبعة دار الكلم الطيب، دمشق، الأولى، ١٤٢٦هـ ــ ٢٠٠٥م.

١٧) تذكرة الحفاظ، للذهبي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١٩هـ.

١٨) تقريب التهذيب، للحافظ ابن حجر، تحقيق الشيخ محمد عوامة، طبعة دار اليسر، المدينة المنورة، ودار المنهاج، جدة، الثامنة، ١٤٣٠هـ ــ ٢٠٠٩م.
١٩) التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح، للحافظ العراقي، علق عليه محمد راغب الطباخ، طبعة دار الحديث، بيروت، الثالثة، ١٤٠٩هـ ــ ١٩٨٩م.
٢٠) التلخيص الحبير، للحافظ ابن حجر، تحقيق محمد الثاني بن عمر، طبعة مكتبة أضواء السلف، الرياض، الأولى، ١٤٢٨هـ ــ ٢٠٠٧م.
٢١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، للإمام أبي عمر ابن عبد البر، تحقيق عمر الجيدي، وسعيد أعراب، طبعة وزارة الأوقاف المغربية، ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م.
٢٢) التمييز، للإمام مسلم، تحقيق أحمد مصطفى شعبان، طبعة دار التوحيد، ودار الآفاق، الأولى، ١٤٣١هـ ــ ٢٠١٠م.
٢٣) تهذيب التهذيب، للحافظ ابن حجر، طبعة دار الفكر، بيروت، الأولى، ١٤٠٤هـ.
٢٤) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ المزي، تحقيق بشار عواد معروف، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى، ١٤١٨هـ ــ ١٩٩٨م.
٢٥) الثقات، للحافظ ابن حبان، مصورة دار الفكر، بيروت، لطبعة الهند الأولى.
٢٦) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، تحقيق محمود الطحان، طبعة مكتبة المعارف، الرياض، الأولى، ١٤٢٨هـ ــ ٢٠٠٧م.
٢٧) الجرح والتعديل، للإمام أبي محمد بن أبي حاتم الرازي، طبعة دار الفكر، بيروت، مصورة عن طبعة الهند الأولى.
٢٨) الحديث المعلل، للدكتور خليل إبراهيم ملا خاطر، طبعة مكتبة دار الوفاء، جدة، الأولى، ١٤٠٦هـ.
٢٩) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لصفي الدين الخزرجي، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة، مصورة دار البشائر الإسلامية بيروت، للطبعة البولاقية.
٣٠) ذيل ميزان الاعتدال، للحافظ العراقي، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي، طبعة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة، مكة المكرمة، الأولى، ١٤٠٦هـ.
٣١) السنن الكبرى، للإمام البيهقي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الثالثة، ١٤٢٤هـ ــ ٢٠٠٣م.
٣٢) سنن الإمام ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة عيسى الحلبي.
٣٣) سنن الإمام أبي داود، تحقيق فضيلة العلامة الشيخ محمد عوامة، طبعة دار اليسر، المدينة المنورة، ودار المنهاج، جدة، الثالثة، ١٤٣١هـ ــ ٢٠١٠م.
٣٤) سنن الإمام الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرين، طبعة مصطفى الحلبي، الثانية، ١٣٩٧هـ ــ ١٩٧٧م.
٣٥) سنن الإمام الدارقطني، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى، ١٤٢٤هـ ــ ٢٠٠٤م.
٣٦) سنن الإمام النسائي، اعتنى به الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، طبعة مكتب المطبوعات الإسلامية، بحلب، الرابعة، ١٤١٤هـ ــ ١٩٩٤م، تصويرًا عن المطبعة التجارية.

٣٧) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي، طبعة مكتبة دار الإستقامة، مكة المكرمة، ومؤسسة الريان، بيروت، الأولى، ١٤١٨هـ ــ ١٩٩٧م.
٣٨) سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، الرابعة، ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م.
٣٩) شرح سنن أبي داود، للإمام العيني، تحقيق خالد إبراهيم، طبعة مكتبة الرشد، الرياض، الأولى، ١٤٢٠هـ ــ ١٩٩٩م.
٤٠) شرح صحيح مسلم، للإمام النووي، طبعة دار الفكر، بيروت، ١٤٢١هـ.
٤١) شرح علل الترمذي، للإمام ابن رجب الحنبلي، تحقيق الدكتور نور الدين عتر، طبعة دار السلام، السادسة، ١٤٣٣هـ ــ ٢٠١٢م.
٤٢) وطبعة أخرى، بتحقيق الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، طبعتها مكتبة الرشد، الرياض، الثانية، ١٤٢١هـ ــ ٢٠٠١م.
- صحيح الإمام البخاري = فتح الباري.
- صحيح الإمام مسلم = شرح صحيح مسلم، للنووي.
٤٣) طبقات الحفاظ، للإمام السيوطي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٠٣هـ ــ ١٩٨٣م.
٤٤) علل الترمذي الكبير، ترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق صبحي السامرائي وآخرين، طبعة عالم الكتب، بيروت، الأولى، ١٤٠٩هـ ــ ١٩٨٩م.
٤٥) علل الحديث، للإمام أبي محمد ابن أبي حاتم الرازي، تحقيق رفعت فوزي، وعلي عبد الباسط مزيد، طبعة مكتبة الخانجي، الأولى، ١٤٣٠هـ ــ ٢٠٠٩م.
٤٦) وطبعة أخرى بإشراف الدكتور سعد الحميد، والدكتور عبد الرحمن الجريسي.
٤٧) العلل، للإمام علي ابن المديني، تحقيق مصطفى الأعظمي، طبعة المكتب الإسلامي، بيروت، الثانية، ١٩٨٠م.
٤٨) عمل اليوم والليلة، للإمام أبي بكر ابن السني، تحقيق عبد الرحمن كوثر بن محمد عاشق إلهي، طبعة دار الأرقم، بيروت، الأولى، ١٤١٨هـ ــ ١٩٩٨م.
٤٩) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر، طبعة دار الفكر، بيروت، الأولى، ١٤١٨هـ ــ ١٩٩٧م.
٥٠) فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، تحقيق عبد اللطيف الهميم، وماهر ياسين فحل، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٢٢هـ ــ ٢٠٠٢م.
٥١) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للحافظ السخاوي، تحقيق علي حسين علي، طبعة مكتبة السنة، الأولى، ١٤١٥هـ ــ ١٩٩٥م.
٥٢) فتح المنان شرح وتحقيق كتاب الدارمي أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن، للعلامة الشيخ أبي عاصم نبيل بن هاشم الغمري، طبعة دار البشائر الإسلامية، بيروت، والمكتبة المكية، مكة المكرمة، الأولى، ١٤١٩هـ ــ ١٩٩٩م.

٥٣) القراءة خلف الإمام، للإمام البخاري، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت.
٥٤) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي، تحقيق محمد عوَّامة، طبعة دار اليسر، المدينة المنورة، ودار المنهاج، جدة، الثانية، ١٤٣٠هـ ــ ٢٠٠٩م.
٥٥) الكامل في ضعفاء الرجال، للحافظ أبي أحمد ابن عدي، تحقيق عبد الفتاح أبي سنة، وعادل عبد الموجود، وعلي معوض، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت.
٥٦) كتاب المجروحين من المحدثين، للحافظ أبي حاتم ابن حبان، تحقيق حمدي عبد المجيد، طبعة دار الصميعي، الرياض، الأولى، ١٤٢٠هـ ــ ٢٠٠٠م.
٥٧) الكنى والأسماء، للدولابي، تحقيق نظر محمد الفاريابي، طبعة دار ابن حزم، بيروت، الأولى، ١٤٢١هـ ــ ٢٠٠٠م.
٥٨) لمحات موجزة في أصول علل الحديث، للأستاذ الدكتور نور الدين عتر، الناشر دار القلم، دمشق، الثانية، ١٤٢٦هـ ــ ٢٠٠٥م.
٥٩) المحكم والمحيط الأعظم، لابن سِيْدَه المرسي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٢١هـ ــ ٢٠٠٠م.
٦٠) مختار الصحاح، للرازي محمد بن أبي بكر، طبعة مكتبة، لبنان، بيروت، ١٩٩٥م.
٦١) المراسيل، للإمام عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، تحقيق شكر الله نعمة الله قوجاني، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، الثانية، ١٤١٨هـ ــ ١٩٩٨م.
٦٢) المستدرك على الصحيحين، للإمام أبي عبد الله الحاكم، تحقيق محمود مطرجي، طبعة دار الفكر، بيروت، الأولى، ١٤٢١هـ ــ ٢٠٠١م.
٦٣) مسند أبي داود الطيالسي، تحقيق محمد بن عبد المحسن التركي، طبعة دار هجر، الأولى، ١٤٢٠هـ ــ ١٩٩٩م.
٦٤) مسند الإمام أحمد بن حنبل، طبعة جمعية المكنز الإسلامي، ١٤٢٨هـ.
٦٥) المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها، للحافظ أبي حاتم بن حبان، تحقيق محمد علي سونمر، وخالص آي دمير، طبعة دار ابن حزم، بيروت، الأولى، ١٤٣٣هـ ــ ٢٠١٢م.
٦٦) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي، طبعة مكتبة لبنان، ١٩٩٠م.
٦٧) المصنف، للإمام أبي بكر ابن أبي شيبة، تحقيق العلامة الشيخ محمد عوامة، طبعة دار القبلة، جدة، ومؤسسة علوم القرآن، دمشق، الأولى، ١٤٢٧هـ ــ ٢٠٠٦م.
٦٨) المعجم الكبير، للإمام الطبراني، تحقيق حمدي عبد المجيد، الناشر مكتبة ابن تيمية.
٦٩) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، طبعة دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ ــ ١٩٧٩م.
٧٠) معرفة الثقات، للعجلي، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي، طبعة مكتبة الدار، المدينة المنورة، الأولى، ١٤٠٥هـ .
٧١) معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه، للإمام أبي عبد الله الحاكم، تحقيق أحمد فارس السلوم، طبعة دار ابن حزم، بيروت، الأولى، ١٤٢٤هـ ــ ٢٠٠٣م.

٧٢) معرفة مدار الإسناد وبيان مكانته في علم علل الحديث، لمحمد مجير الخطيب، طبعة دار الميمان، الرياض، الأولى، ١٤٢٨هـ ــ ٢٠٠٧م.
٧٣) المقتنى في سرد الكنى، للحافظ الذهبي، تحقيق محمد صالح المراد، طبعة المجلس العلمي لإحياء التراث الإسلامي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٠٨هـ.
٧٤) مقدمة الحافظ أبي عمرو ابن الصلاح = التقييد والإيضاح.
٧٥) منهج النقد في علوم الحديث، للأستاذ الدكتور نور الدين عتر، طبعة دار الفكر، دمشق، الثالثة، ١٤٢٤هـ ــ ٢٠٠٣م.
٧٦) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، للحافظ بدر الدين ابن جماعة، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، طبعة دار الفكر، دمشق، الثانية، ١٤٠٦هـ.
٧٧) المؤتلف والمختلف، للإمام الدارقطني، تحقيق موفق عبد الله عبد القادر، طبعة دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م.
٧٨) الموطأ، للإمام مالك، رواية يحيى بن يحيى، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة دار إحياء الكتب العربية.
٧٩) الموقظة في علم مصطلح الحديث، للإمام الذهبي، اعتنى به الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، طبعة دار السلام، الخامسة، ١٤٢١هـ ــ ٢٠٠٠م.
٨٠) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق الأستاذ الدكتور نور الدين عتر، طبعة دار البصائر.
٨١) نصب الراية لأحاديث الهداية، للحافظ الزيلعي، تحقيق محمد عوامة، طبعة دار القبلة، جدة، ومؤسسة الريان، بيروت، الأولى، ١٤١٨هـ ــ ١٩٩٧م.
٨٢) النكت على كتاب ابن الصلاح، للحافظ ابن حجر، تحقيق ربيع بن هادي عمير، طبعة دار الراية، الرياض، الرابعة، ١٤١٧هـ.
٨٣) النكت الوفية بما في شرح الألفية، للبرهان البقاعي، تحقيق ماهر ياسين الفحل، طبعة مكتبة الرشد، الرياض، الثانية، ١٤٢٩هـ ــ ٢٠٠٨م.
٨٤) هدي الساري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر، طبعة دار الفكر، بيروت، الأولى، ١٤١٨هـ ــ ١٩٩٧م.
٨٥) الوافي بالوفيات، للإمام صلاح الدين الصفدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، الأولى، ١٤٢٠هـ ــ ٢٠٠٠م.

*****